جامعة محمد خيضر بسكرة
الكلية: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .
قسم: فلسفة عامة.

مذكرة ماستر

العلوم الاجتماعية
فلسفة
فلسفة عامة

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
عزوز مروة

يوم:27/06/2021

فلسفة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو

لجنة المناقشة:

محمد بن جلطي	دكتور	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مشرف
أحمد معاريف	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	رئيس
كشكاط فتح الله	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مناقش

السنة الجامعية:2020/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

الحمد لله نحمده ونشكره الواحد الماجد الذي منحنا القدرة والإستطاعة والقوة لأنجاز مذكرة التخرج.

فإنني أتقدم بالشكر والتقدير الكبير إلى أستاذي

"محمد بن جلطي"

الذي تقبل بصدر رحب الإشراف على مذكرتي ،وكذلك على ماقام به من جهد مشكور ومأجور إن شاء الله

تعالى،كما أنه منحني من وقته ولم يبخل علينا بنصح أو توجيه ،مما كان له الأثر الفعال في مسار

البحث و الإنجاز ،كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء اللجنة المناقشة التي أقبلت

على قراءةومناقشة هذه المذكرة ،وسأتقبل إن شاء الله كل ملاحضاتهم وتوجيهاتهم .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذة شعبة الفلسفة على كل جهوداتهم المبذولة من زاد معرفي

سيساعدنا في مجابهة الحياة العملية .

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى كل طالب للعلم والمعرفة وتزويد رصيده المعرفي والعلمي والثقافيوبالخصوص طلاب تخصص الفلسفة.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها .....إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من تشاركني أفراحي وآساتي .....إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل إبتسامة في حياتي إلى أروع إمرءة في الوجود: أمي الغالية.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح .....وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى من سعي من أجل راحتي ونجاحي .....إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى أختي الكبيرة التي كانت نعم الأخت كانت بمثابة الأم ربي يحفظها ويخليها لزوجها وأولادها ويفرحها في حياتها، وإلى باقي أخواتي سعيدة، ناريمان، عائشة، زينب، ولا أنسى أختي الصغيرة هبة الله وإن شاء اللهربي يوفقها في إمتحان الباكلويا وينجحها وينجح كل مقبل على هذه الشهادة.

إلى أخي الغالي العزيز شعيب إن شاء الله ربي يسعدك ويفرحك في حياتك كنت نعم الأخ.

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة أتمنى لهم مستقبل زاهرإن شاء الله.

إلى صديقات العمر: فطومة وسلمى وإيمان وأمينة.

فهرس المحتويات

فلسفة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو	الصفحة
صفحة الواجهة	
الإهداء	
مقدمة	أ_هـ
الفصل الأول:حقوق الإنسان.. التكوين والنشأة	
تمهيد	
المبحث الأول: حقوق الإنسان.. الدلالة والمعنى.	
1-الحق لغتا .	8_7
2- الحق في الإصطلاح.	9_8
3- مفهوم حقوق الإنسان .	15_9
المبحث الثاني: حقوق الإنسان.. تأسيسا للعدالة أم إلتباس في المفهوم.	
1-حقوق الإنسان في العصور القديمة.	19_15
2-حقوق الإنسان في العصور الوسطى.	25_20
3-حقوق الإنسان في العصر الحديث.	27_25
الفصل الثاني: حقوق الإنسان في الفسفة الحديثة.	
المبحث الاول: هوبز أو الحق كتجلي للخوف .	34_28
المبحث الثاني: لوك بين الحق الإلهي والسيادة الإنسانية.	41_35
الفصل الثالث: حقوق الإنسان عند جان جاك روسو.	
المبحث الأول: من الطبيعة إلى التعاقد.	57_43
المبحث الثاني: الإرادة العامة كحماية لحقوق الإنسان .	63_57

المبحث الثالث: عنوانه	
خاتمة	67_65
قائمة المصادر والمراجع	73_69
الملخص	75_74

مقدمة

لم يكن لحقوق الإنسان إهتماما كبيرا عبر مر العصور إلا بعد ثورة تفكير في العصر الحديث،فالمفهوم الحديث لحقوق الإنسان قد تطور مع تطور أوربا ،لأنه كان ينظر للإنسان على أنه لا يملك أي حقوق ،حتى الحقوق الطبيعية التي تولد معه حرم منها ،ذلك لما كان سائد ومسيطر على الفكر الإنساني ما قبل الفكر الفلسفي الحديث،لذلك يعد ماقدمته الفلسفة الحديثة كان بصفة ثورة ضد ماكان يعاش في العصور القديمة حول مفهوم الإنسان والذي كان يعتبر مجرد من كل حقوقه ،ومن هذه الأخيرة والتي تعتبر نقطة تغيير وتحول لما كان يشهده الإنسان من ظلم وانتهاك لحقوقه إلى إعادة الإعتبار إليه ككائن حتى يمتلك حقوق وعليه واجبات،حيث أصبح مفهوم حقوق الإنسان كثير الإستخدام في هذه الفترة خاصة في الخطاب السياسي المعاصر بصورة عامة،لأنه في العودة إلى مفهوم حقوق الإنسان نجده يحمل الكثير من الدلالات والمعاني ومن أكثر التعريفات الشائعة لحقوق الإنسان وكثرة الإستخدام هي التي يمنح الفرد كل مايتمتع به من حقوق بالإضافة إلى أنه هو الذي يعطي معنى الإنسانية في مختلف مجالات الحياة ،وغير ذلك أن لحقوق الإنسان أهمية عالمية ،لكون إن إحترامها عنصر فعالا السلام و العدالة،وإنها ضرورية لضمان تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ،بالإضافة إن أهم ماترتكز عليه أساسيات حقوق الإنسان هو كرامة الإنسان .

وإضافة على ماسبق ذكره أن حقوق الإنسان قد مرت عبر مراحل التاريخ المختلفة بدلالات مختلفة ،واستهدفت جميعها حرية الفرد وحماية وجوده وتبقى أهم مرتكزاتها الأساسية هي الكرامة و المساواة والحرية كما أن لها دور فعال في الحياة وذلك لما شهدته من دفاعات في الوقت الحاضر الذي أعتبر عاملا أساسيا فإحترام هذه الحقوق ينجم عنه قيمة للفرد والجماعة أو الإنسانية بصفة عامة ،فهذا يتضح أن إن كل فرد يتمتع بحقوق طبيعية التي تولد معه كالحق في الحياة والحرية والكرامة ...وغيرها من الحقوق الأخرى كونها واحدة في كل مكان وفي جوهرها مشروع عام في حياته ومستقبله وحتى علاقة تواصله مع

الغير وعندما نتكلم عن حقوق الإنسان يلزم بالضرورة ذكر واقع حقوق الإنسان من خلال ماحققته من تطور.

وعند النظر لفلسفة حقوق الإنسان نرى أن هذا المفهوم قد تبلورة مع الفكر الحديث ،يعني الحقبة التاريخية بين القرن 17ومنتصف القرن 20،وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها ببروز إهتمام المكثف بحقوق الإنسان ،إحدى مظاهر ذلك الإهتمام ،هو عدد الإتفاقات الدولية التي تضمنت حماية الوجود القانوني لفرد القضاء على كل محاولة تشبه الإنسان بالسلع ،بالإضافة إلى إن هذه الحقوق تتعلق بالدراسات الإجتماعية والإنسانية التي تبلورت من خلال الثورة الفرنسية 1789والتي كان ورائها جان جاك روسو والتي كان لأفكاره وفلسفته دور كبير وفعال في تأسيس الدولة والنظام الديمقراطي ،وقد تجسدت هذه الحقوق في أحد مؤلفاته الرئيسية لجان جاك روسو وهو العقد الإجتماعي ومن هنا يتضح لنا كيف كانت نظريته حول حقوق فكرة حقوق الإنسان ومدى تأثيرها على الفكر الفلسفي السياسي المعاصر.

إن الدافع الرئيسي لإختياري هذا الموضوع ،كونه موضوع حسا يتماشى مع الواقع الإنساني وجوهره الأساسي هو الفرد كون الإنسان هو جوهر الحياة،ولما يمتلكه الموضوع من أهمية بالغة وذلك من خلال ماتمحور عليه من إهتمامات من قبل الدارسين والباحثين وكل ذلك هو من أجل الإرتقاء بالحياة الإنسانية وليس الإعلان فقط بالإضافة إلى أن هذه الحقوق تقف من وراءها جملة من الحواجز التي تعيقها على المستوى التطبيقي ،وذلك لما نلحظه من تشكيك حول صحة تأسيسها ،وهذا مايعكس عليه جملة من الصعوبات والجدال حول هذه الحقوق حيث أصبحت فكرة حقوق الإنسان متوجة كوحدة أسيسية في كل نقاش فلسفي سياسي خاصة في القرن 18،كما أن إهتمامنا الشخصي بالكرامة الإنسان والإعتراف بحقوقه من أجل الدفاع والحماية عن هذه الحقوق ،وهذه الأخيرة هي دافع آخر إلى البحث في هذا المجال وما طرأعليه من تحولات وانتهاكات والتي كان يعيشها البشر في مناطق عديدة في العالم ،ومنه نطرح مجموعة من التساؤولات التي يرتكز عليها موضوعنا:

- ماهي أهم التطورات التي عرفتها فلسفة حقوق الإنسان من جهة عامة؟
- ماهي أهم الإسهامات التي قدمتها الفلسفة الحديثة حول حقوق الإنسان؟
- فيما تمثلت أهم الأفكار التي جاء بها جان جاك روسو حول فلسفة حقوق الإنسان؟

لقد إعتمدت في بحثي هذا والذي أرغبمن خلاله بلوغ وتحقيق نتائج معينة حول أهم مايرتكز عليه موضوع البحث وهذا كان من خلال إعتمادي على المنهج التاريخي بمعنى تتبع نشأة وتطور حقوق الإنسان عبر مراحل العصور والتاريخ الإنساني ،كذلك إعتمدت على المنهج التحليلي قصد توضيح أفكار روسو حول حقوق الإنسان .

بالإضافة كذلك إلى أنني إعتمدت على بعض مؤلفات جان جاك روسو في معالجة الإشكالية ودراستها وبالأخص مؤلفهالعقد الإجتماعي وأصل التفاوت بين الناس وإميل أو تربية الطفل من الطفل من المهد إلى الرشد ،كذلك كتابه الإعترافات ،كذلك فإنني إستخدمت مجموعة من المراجع الأخرى التي لها الصلة بموضوع البحث.

حاولت من خلال دراستي لموضوع فلسفة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو تبيان أصولها التاريخية وأبعادها الفلسفية وخاصة عند أصحاب العقد الإجتماعي ،بالأخص فيلسوفنا روسو ،ومنه إعتمدت على الخطة الآتية في طرح موضوع البحث :

يحتوي البحث على ثلاث فصول ،الفصل الأول معنون بحقوق الإنسان الدلالة والمعنى تندرج تحته مبحثين المبحث الأول يتكلم عن حقوق الإنسان الدلالة والمعنى ويتضمن مفهوم الحق في اللغة وفي الإصطلاح وأهم التعريفات التي قدمها الفلاسفة والعلماء والدارسيين في هذا المجال لحقوق الإنسان أما المبحث الثاني فخصصته إلى حقوق الإنسان ..تأسيس العدالة أو الإلتباس في المفهوم ويحتوي على ميلاد حقوق الإنسان من العصورالقديمة مع تطور الحضارات إلى العصور الوسطى والديانات السماوية من مسيحية وياهودية وثم الدين الإسلامي وفيما تمثلت أهم أفكارهم حول فكرة حقوق الإنسان ،ثم العصر الحديث والذي شكل ثورة لما يتضمنه المفهوم بحيث أعيدة صياغته حيث صدرت مواثيق دولية وسنت قوانين حوله ،أما الفصل الثاني فكان بعنوان حقوق الإنسان في الفلسفة الحديثة يتضمن

مبحثين المبحث الأول يتكلم عن هوبز وأهم أفكاره حول حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان أما المبحث الثاني فكان بعنوان لوك بين الحق الإلهي والسيادة الإنسانية وتضمن كل أو أهم الأفكار لوك حول الموضوع أما بخصوص الفصل الثالث فخصصته إلى فكرة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو تضمن أيضا مبحثين الأول بعنوان من الطبيعة إلى التعاقد ويتضمن فلسفة روسو من الحال الطبيعية إلى الحالة الإجتماعية وأهم الدوافع التي أدت بالإنسان إلى الإنتقال إلى المجتمع المدني ،أما المبحث الثاني فكان بعنوان الإرادة العامة كحماية لحقوق الإنسان وتتضمن أهم الآليات التي قدها روسو لحماية والحفاظ وضمان الحقوق الإنسانية.

وبطبيعة الحال لايخلو أي بحث علمي من الصعوبات والمشاكل التي تقف أمامه وتعرقله في الإنجاز ،ففي إعدادي للبحث وإجهتني الكثير من الصعوباب والمشاكل أذكر منها أولا كثرة المعلومات وصعوبة الغلمام بها جميعا ،كذلك ضيق الوقت في الإنجاز مع القيام بالتربص،كذلك الصعوبة في فهم بعض الجمل في بعض المراجع ،كذلك صعوبة جمع المادة العلمية عند توفرها وتشتت الأفكار كون الموضع حساس ومتشعب وقد حضي بإهتمام كبير من قبل الدارسيين .

الفصل الأول: حقوق

الإنسان.. التكوين والنشأة.

المبحث الاول :حقوق الانسان الدلالة والمعنى

إن مسألة حقوق الإنسان باتت موضوعا يمس حياة كل شعوب العالم والدول وتطورها بإختلاف حضارتها وموقعها الجغرافي وأنضمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهي مسألة تمس حياة كل انسان كفرد بحكم طبيعة وتكوينه ،فطبيعة الانسان ذات الصفة المزدوجة كونه كائنا فرديا وكائنا إجتماعيا في آن واحد هي التي أدت إلى ظهور حقوق الانسان وباتت تشكل موضوعا لتأكيدات متعددة ومتكررة ،وقد تصاعدت وتيرة هذه التأكيدات مع تصاعد الوضع العالمي الجديد،وقد وجدت هذه التأكيدات صداها ليس نقط في غالبية الدساتير وإنما كذلك في الوثائق الخاصة على الأصعدةالعالمية والإقليمية و الوطنية ، لذلك من الجدير ذكره قبل الخوض في الاهمية التي اصبحت تحملها حقوق الانسان في كل أنحاء العالم هو التطرق للماهية والدلالة اللغوية والاصطلاحية التي تحملها هذه الحقوق .

أولا: الحق لغتا

الحق في اللغة الفرنسية Droit;Vrai وفي اللاتينية Verus وفي اللغة الإنجليزية True ;Right

الحق في اللغة الثابت الذي لايسوغ إنكاره واليقين بعد الشك والواجب والعدل والأمر المقضي.هو من أسماء الله تعالى وصفاته .[1]

والحق يحمل الكثير من المعاني والدلالات اللغوية منها :

1/الحق بمعنى نقيض للباطل لقوله تعالى في كتابه :(ولا تلبسوا الحق بالباطل)[2]

2/الحق بمعنى الثبوت والوجوب والمطابقة للواقع لقوله تعالى (لقد حق القول على اكثرهم فهم لايؤمنون)[3]

3/الحق بمعنى الواجب اللازم ،لقوله تعالى :(ولكن حق القول مني)[4]

---

[1]جميل صليبا :المعجم الفلسفي ،دار الكتاب اللبناني ،ج1،سنة 1982،ص481

[2]سورة البقرة :اية 42

[3]سورة يس :آية 7

[4]سورة السجدة:آية 13

4الحق بمعني النصيب والثابت ،لقوله تعالى (ومن أموالهم حق للسائل والنصيب).[1]أي أموالهم نصيب ثابت للمحتاجين ،للسائل منهم .

ولفظ الحق يختلف المراد منه على سبيل التعيين في القرآن الكريم ،ونستخلص أن الحق في الأصل قيمة ثابتة لايمكن إنكارها ،وهي إما أن تكون صادرة من الخالق ،أو أ، تكون صادرة من سلطة أقل شأنا منالله سواه كانت طبيعية ام وصفية ،أن مفهوم الحق لغويا له معان واستعمالات عديدة ،ويمكننا القول أن الحق لغة يقصدبه أولا وأخرا الموجود الثابت الذي لا يسوغ إنكاره وهو العدل وصدق الحديث.[2]

ثانيا: الحق إصطلاحا

يقول الجرجاني: الحق في اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع ،يطلق على الأقوال والعقائد و الأديان والمذاهب بإعتبار اشتمالها على ذلك.[3]

إن الحق كما يقول لالاند (هو جملة الشروط التي بموجبها يمكن للإرادة أن تتحدوتتضافر مع الإرادة الفردية للآخر ،وفقا لقانون حرية شامل)والمقصود بهذ التعريف هنا معنى ماشعر الفرد بأن لديه حرية الارادة وتتضافر مع غيره ويقربه الشر عاو القانون .[4]

أما ن الناحية القانونية فقد إختلف علماء القانون في تعريف الحق بين عدة نظريات ،وذلك على النحو التالي :

نظرية الإرادة(الإتجاه الشخصي):حيث يعرفه سافين بأنه قدرة أو سلطة إرادية حين يعترف بها القانون لفرد فأنما يكفل له نطاقا تسود فيه إرادته مستقبله عن أية إرادة أخرى .

. نظرية المصلحة (الإتجاه الموضوعي):وفيه يعرفهأهرنج بأنه مصلحة يحميها القانون.

. الجمع بين الإرادة والمصلحة (الإتجاه المختلط):حيث يري أنصار هذا الرأي ضرورة الجكع في تعريف الحق بين كل من المصلحة والإرادة ،بحيث يشكل هذا العنصران جوهر الحق،إلا أنهم اختلفو في تغليب أحدهما على الآخر وأنصارها إلى تعريف الحق بالنظر إلى جوهر

---

[1]سورة سبأ:آية43

[2]أنسام عامر السوداني :فلسفة حقوق الانسان ،(هوبز، لوك، مونتسكيو ،روسو)،مكتبة التنوير ،ط2،بيروت لبنان،2017،ص17

[3]جيل صليبا :المعجم الفلسفي ، مرجع سبق ذكر ،ص481

[4]أنسام عامر السوداني :مرجع سبق ذكره ،ص17و18

وليس من زاوية شخص صاحبه والهدف منه،يخلص هذا إلى الرأي إلى تعريف الحق بأنه إستئثار شخص بقيمة معينة ،يكفل القانون حمايته بما يقرره من تسلط واقتضاء يفرض تحقيق مصلحة يعتبرها المجتمع جديرة بالحماية .[1]

أما من الناحية الفلسفية فالحق حمل الكثير من الدلالات واختلافها بسبب تعدد إنشغالات الفلسفة حيث تم توظيفهمنطقيا ومعرفيا وبالتالي محاولة بناء أنساق فكرية تكون الحقيقة غايتها غايتها المثلى ،في نظرية أفلاطون نجده وظف مفهوم الحق في إطار أنطولوجي وجودي ليعبر عن الوجود الأمثل .أما مانجده في فلسفة ديكارت،لم يتم التركيز والإهتمام بالفاعلية الإنسانية والاجتماعية وعلاقات الإنسان بغيره وبالتالي الانكباب على الجانب القيمي المعياري ،مثلا الحرية كعلاقة.فالإستنتاج الأولي والبسيط هو تواجد هذا المفهوم على كامل مساحة الفكر الفلسفي فهو يغطي مبحث الحقيقة ومبحث [2]،كذلك نجد في نفس المجال هابرماس في كتابه الحق والديمقراطية(إن الحق يجد أساسه في الحوار العمومي حول معايير الفعل)وهكذا يكون الحق ثمرة للتواضع بين جميع الفاعلين والذوات المكونة للمجتمع،وتكون وظيفته هي تعزيز الإندماج داخل مجتمع متغير،يعرف صعودا متناميا للخطابات الهوياتية وللتعددية الثقافية [3].

من خلال ماتقدم يتضح لنا صعوبة غيجاد تعريف جامع مانع موحد لمصطلح كالحق ،على الرغم من محاولات جادة لتعريف مفهوم الحق من العديد من المفكرين وفقهاء القانون ،ويعود ذلك إلى أن هذا المفهوم بالأساس له استعمالات ودلالات ومعان مختلفة،ولكون الحقوق ترتبط أصلا بالانسان ،وهو صاحب هذه الحقوق فقد تطرقنا كذلك إلى المعنى اللغوي والإصطلاحي للإنسان .[4]

ثالثا :مفهوم حقوق الإنسان

---

[1]جابر عبد الوندة :الحضارة والتأسيس حقوق الإنسان وحرياته وكرامته ،مجلة العمارة والفنون ،مدير عامالجمعية الكويتية للتواصل ،العدد السابع ،ص43

[2]الفرفار واستاذ علو الإجتماع جامعة إبن زهر اكادير المغرب :الحق مقاربة فلسفية2019/6/9

[3]بني ملال (المغرب):الزاهيد مصطفى:الأسس الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان ،الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية ،الخميس شهر ربيع الاول ه،2ديسمبر 2016م

[4]أنسام عامر السوداني :مرجع سبق ذكره ص24

هناك الكثير من التعريفات التي يضمها موضوع حقوق الإنسان ذلك لإتساع مجاله واتساعه وتشعبه ، بالإضافة إلى أنه يعالج أساسيات الإنسان التي تحمي وجده وبقائه وعيشه في حرية تامه دون انتهاك حقوقه ، لذلك نجد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين قدمو مجموعة من التعريفات لموضوع حقوق الإنسان سنحاول ذكرها ،نجد أن كارل فاساك عرفها على أنها "تلك الحقوق التي ينبغي الإعتراف بها للإنسان لمجرد كونه إنسانا ،وتختلف عن الحقوق الوضعية في كون المطالبة بها تتوقف على شرط وهو الحماية القانونية "وعرفتها إيفا ماديو بأنها "دراسة الحقوق الشخصية المعترف بها وطنيا ودوليا والتي في ظل حضارة معينة ،تضمن الجمع بين تأكيدالكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة الأخرى"،كذلك عرفها جون ريفيرو بأنها "حقوق ملازمة أو لصيقة بشخص الإنسان وانكارها لايمنع وجودها لأنها تدور وجودا وعدما مع الكائن الإنساني ".

وورد تعريف حقوق الإنسان في قاموس الفكر السياسي بأنها :"الحقوق التي يملكها الكائن البشري لمجرد أنه كائن بشري ،فحقوق الإنسان تعرف وفقا لذلك ضمن حالة الطبيعية وهي حالة الحرية ،المسلوات التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فهم سلطة نجد من ممارستها "،أما وفق الناحية القانونية فتعرف حقوق الإنسان على أنها حصيلة مكتسبة من خلال كفاح إنساني طويل عبر التاريخ ،ويكون خطها البياني صاعدا من تطور الأوضاع السياسية والإجتماعية للإنسان [1]

وعرفها البعض بأنها تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان ،لمجرد كونه انسانا أي بشرا ،بغض النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي ،أو وضعه الإجتماعي ،يكون عضوا في مجتمع معين بينما عرفها آخر بأنها مجموعة المبادئ والقيم المعنوية المستمدة من الطبيعة الإنسان والتي تؤكد على ضرورة احترام آدمية الإنسان وسلامة كيانه المادي والأدبي ،ونظرا لأن الإنسان لايستطيع أن يعيش بدونها وأطلق عليها عدة

[1]بوجلال صلاح الدين:محاضرات في القانون حقوق الإنسان ،جامعة سطيف 2،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ،السنة الجامعية 2013/2014ص3

مصطلحات وهي عناصر الشخصية والحقوق الملازمة للشخصية والحريات العامة والحقوق الطبيعية وحقوق الأنسان .[1]

مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي 1: عادة مايعرفها الباحثون بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا وهذا التعريف يجسد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها يولد جميع الناس أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملو بعضهم البعض بروح الإخاء ،كما تجد هذه الصفة الإنسانية الشاملةللحقوق سندها أيضا من نص المادة الثانية من الإعلان التي تقرر أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تميز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب العنصرة واللون و الجنس واللغة والدين و الرأي سياسيا وغير سياسيا و الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثروة أو أي وضع آخر.[2]

. وعرفت بأنها الحقوق اللصيقة بالإنسان والمستمدة من تكريم الله له وتفضله على سائر مخلوقاتهوالتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والأعراف والقوانين الداخلية والدولية ومنها تستمد وعليها تعني حقوق الجامعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة شعوبا وأمماو ولا فهذه الحقوق طبقا لهذا التعريف هي حقوق لصيقة بذات الانسان والتي استمدها من الله أولا والذي فضله وكرمه على سائر الكائنات الأخرى ،ومن ثم منحت الطبيعة للإنسان كل تلك الحقوق بدون قيد أو شرط ذلك ،كما يعرفها محمد المجذوب وهو باحث لبناني بأنها مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وإن لم يتم الإعتراف بها بل الكثير من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما فحقوق الإنسان هنا ماهي إلا تأكيد للحقوق الطبيعية التي يمتلكها كل إنسان في هذا العالم .

[1] جابر عيد الوندة :مرجع سبق ذكره ص4

[2] Alasrage ;Hussi :The Economic Human Rights and The Right ToDeve Lopmentin Egypt ;MPRA Munich personal Repec Archive 10 December2006 ;P5

ويتضح من هذا المفهوم أن حقوق الإنسان ليس بالموضوع الجامد بل هو حركي يتطور ويتغير بتطور العصور كما أنه يخضع لمقتضيات كل عصر ،فبدأت حقوق الإنسان في عصر النهضة تتطور وتتغير ولم يكن هذا فقط على الصعيد الفكري فحسب ،بل أيضا شمل الأنظمة السياسية في أوربا الغربية ، خاصة بعد شيوع فكرة أن للإنسان حقوق طبيعية تولد معه وتكون في حالته الطبيعية أي قبل سن القوانين والتحول إلى الحياة المدنية أي في إنتقاله من الحالة الطبيعية إلى المدنية [1]

فحقوق الفحقوق الإنسان هي حقوق طبيعية وارتبطت بوجود الإنسان فتطوره إلا أنها تأثرت ولأسباب تاريخية بتطور الفكر الأوربي الغربي شكلا ومضمونا وذلك منذ عصر النهضة الأوربية التي سادت منها مدرسة الحق والقانون الطبيعي والتي لازالت صياغة حقوق الإنسان مؤثرة حتى هذه اللحظة .

وفي نفس السياق نذكر أن المفكرين وفلاسفة فكرة القانون الطبيعي لتأكيد حقوقالإنسان الطبيعية في الحياة ضد الضغيان والإنتهاكات لكرامته وفكرة القانون الطبيعي هي من طبيعة والعقل يكشفها وهي قديمة قدم الفلسفة منذ زمن أرسطو. بالإضافة إلى ماذكر كان من الشائع ان حقوق الإنسان قد تنوعت عن نظرية الحقوق الطبيعية التي افترضها مؤسس الفكر الليبرالي السياسي لاسيما جون لوك (1704/1632)فهو يعتقد أن الأفراد لابد أن يضعوا بعض الحريات لكي يدخلوا في العقد الإجتماعي فإن من المؤكدأنه ستكون هناك حقوق لايمكن لهم التنازل عنها مثل الحق في الحياة وحق التخلص من الحكومات الضالمة ، وبجذا يمكن القول أنه أصبح لها مكانا بارزا ولها أولوية كبيرة بعد تدوينها ودخولها دائرة القانون ن فيكون القانون هو الذي يكفل ويتحمل جميع ما يمارسه الشخص في سلطات معينة ،إن التطور في مسيرة حقوق الأنسان والإهتمام بها بشكل كبير لدرجة أنه نطاق القانون الدولي العام ،فقد ظهرت العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية المعاصرة والتي تؤكد على لحترام وتعزيز مكانة هذه الحقوق وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام

[1]أنسام عامر السوداني :مرجع سبق ذكره ص30 /32

1948في الأمم المتحدة [1]،بالإضافة الى أن مفهوم حقوق الإنسان عرف بصياغة جديدة وهو الفيلسوف الفرنسي (رينيه كامسان)وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، إذيقول :"أنها فرع من فروع العلوم الإجتماعية تختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصيةالكائن الإنساني "فمفهوم حقوق الإنسان هنا وصف على أساس معياره الحقيقي هو الكرامة الإنسانية ،وهذا التعريف فيه الكثير من الصواب ذلك لأن هدف حقوق الإنسان وجوهره هو حماية وصيانة تلك الكرامة ،كما أن مفهوم حقوق الإنسان الصدر عن الأمم المتحدة سنة1948 م يشير إلى أنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا ،والتي لايمكن من دونها أن نعيش كثرا ،فهي تتيح لنا أن نطور وأن نستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية وذكائنا ومواهبنا ووعينا وأن نلبي حاجياتنا الزوجية وغيرها من الإحتياجات ،وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد ،من أجل حياة تتضمن الإحترام والحماية للكرامة والقيمة الذاتية لإنسان [2]

وعرفها زكريا المصري :"على أن أنها حقوق الإنسان هي المعايير الأساسية التي لايمكن ،من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر ،وأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام ،وأن من شأن احترام حقوق الإنسان أن ينتج إمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة وتمتد جذور تنمية حقوق الإنسان في الصراع من أجل الحرية والمساواة في كل مكان من العالم.[3]

أما مفهوم حقوق الإنسان في القانون الداخلي :تعرف من جانب القانون الداخلي للدول"بأنها تعني القواعد القانونية العادلة التي تحكم العلاقة بين الدولة وبين رعاياها وهي تشكل في حد ذاتها طريقا وشكلا واسلوب حكم الدولة الذي يقوم على العدل بدل الظلم،وعلى الديمقراطية بدل الديكتاتورية والحكم المطلق .

أما في القانون الدولي "فيتمثل القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان في مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية ،والتي تؤمن من حقوق

---

[1]أنسام عامر السوداني :مرجع سبق ذكره ص 32l33l34

[2]أسام عامر السوداني :مرجع سبق ذكره ص35و36

[3]نسرين محمد عبده حسونه:حقوق الإنسان المفهوم والخصائص و التصنيفات والمصادر ،شبكة الألوان ،2015م/1436ه،ص10

وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة أساسا وهي حقوق لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عليها وتلزم الدولة بحمايتها من الإعتداء والإنتهاك وتكون حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان من منطلق أنها حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومرتبطة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل تلك الحقوق على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز.[1]

فحقوق الانسان هي حقوق عالمية وفهذا السياق تعنى به الشمولية فحقوق الإنسان هي حقوق عالمية بمعنى أنها حقوق للناس كافة ،فلا فرق بين ذكر وأنثى ولاأبيض وأسود ولافقير وغني ،بل هي حقوق للإنسان بما هو إنسان بقطع النظر عن أي شئ آخر .[2]

وكما يعرفها محيي شوقي أحمد:"بأنها :حقوق مقررة للإنسان بصفته إنسانا وهي لازمة لوجوده للحفاظ على كيانه وحمايته الشخصية والقيم اللصيقة به ،فحقوق الإنسان هي لازمة له ولايكونإنسانا إلا إذا تمتع بها ،فهي موازيه لحياته وتمتعه بها دليلا على حياته ويعرفها محمد عبد الملك المتوكل:"بأنها ممجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساوات دون تمييز فيما بينها .وكما يعرفها وهبة مصطفى الزحيلي :"بأنها الضمانات والإمكانات المعترف بها للإنسان كإنسان بصرف النظر عن أصله ولونه وجنسه ومعتقده ومركزه الإجتماعي .[3]

فمن هنا يتضح لنا صعوبة المرتبطة بتعريف حقوق الإنسان ، وذلكراجع إلى تعدد الثقافات الإنسانية والمذاهب الفكرية ، الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية لمختلف ثقافات المجتمع وهذا ماأدى إلى إختلاف وجهات النظر حول تقديم تعريف محدد للموضوع ،هذا مأكد على أنها مضوع مهم من خلال ماحضيت به من اهتمام من قبل دول العالم حيث أصبحت تمثل مكانا واضح وبارز في اغلب الخطابات ونقاشات خاصة السياسية .

---

[1]مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد؛المركز الوطني للتعليم الإلكتروني،المجلس الأعلى للجامعات،2018،ص21و22و23

[2]الدكتور محمد عابد الجابري :الديمقراطية وحقوق الإنسان ،قضايا الفكر العربي 6،سلسلة الثقافة القومية 26،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،لبنان،ط1،1994ص14(

[3]مجلة كلية التربية :حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القران والسنة ،جامعة الأزهر،العدد164 الجزء الأول ،يوليو لسنة 2015م ص479و480

وفي الأخير نستنتج ان حقوق الإنسان هي صفة لصيقة بالإنسان أي تولد معه ولايمكنه العيش من دونها أو الاسغناء عنها لكونها تحافظ على كرامته وبالإضافة على هذا في ثابة ولاتتغير معنى هذا ان حقوق الإسان لاتتغير حتى ولو مرت على كل العصور والمجتمعات مثل حق في الحياة والحرية والمساواة وغيرها من الحقوق التي تعتبر فطرية مع الإنسان وهبها الله للإنسان ،إذا من حق كل فرد التمتع بحقوقه وعدم انتهاكها وتجريده منها كذلك فهذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة اي متصلة في مابينها وهذا مايميزها

2/المبحث الثاني:حقوق الإنسان ..تأسيس للعدالة أمالتباس في المفهوم .

إن الجذور التاريخية لحقوق الإنسان لم تبدأفي غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها مفاهيم حقوق الإنسان ،فإن فكرة حقوق الإنسان ولدت معولادة الإنسان وكبرت معه وتطورت مع تطوره لذلك فإن حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق أساسية ظهرت بظهور الحضارة الإنسانية لتعبر عنها جزئا مهما من تاريخ هذه الحضارة المتعلق بعلاقة الإنسان بمجتمعه والسلطة التي تسري في المجتمع الذي يعيش فيه ،فإن النظر للإنسان كونه ولد كائنا حرا يتمتع ببعض الحقوق التي لايمكن لأي أي أحد الإعتداء عليها ،فإن هذه الحقوق لم تهب له من قبل السلطة أو الحاكم بل ،بعد أن شهد معاناة وعوائق في الدفاع عليها وحمايتها من كل الإنتهاكات التي كان يعيشها في مجتمعهوهذا كان دليل صموه ونضاله من أجل أن تكون هذه الحقوق حقيقية ،لهذا يستلزم الإشارة إلى المحطات التاريخية التي عرفتها ومرت بيها حقوق الإنسان والتي تطورت مع تطور الزمن والمكان وإنسان أيضا وهذا كان وفق مرور ثلاث عصور ،عصور قديمة ،عصور وسطى،عصور حديثة.

1/الحضارات القديمة: عرفت العصورالقديمة مجموعة من الحضارات ،كحضارة بابل وحضارة مصر القديمة والحضارة الهندية وحضارة الصين والهند والحضارة الإغريقية،فرعت كل حضارة المبادئ الخاصة بالإنسان وحرياته وهذه الاخيرة كانت تهدف غلى حماية الإنسان ،لكنه لايمكن اعتبارها إهتماما حقيقيا بحقوق الإنسان من الجانب القانوني لها لأنها لم تضع أية قوانين أو نصوص أو مواثيق.

أولا:حضارة وادي الرافدين:

ففي حضارة وادي الرافدين التي تعتبر من أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماما بحقوق الإنسان في مختلف عصورها التاريخية سومرية كانت أم أكدية ،بابلية أو آشورية وتم تجسيد وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع قواعد قانونية مكتوبة تضمن للمجتمع العراقي القديم الحرية والمساواة والعدالة بين الأفراد ،فإن المصادر التاريخية لهذه الحضارة تشير إلى أن كلمة الحرية (أمركي)قد وردت فيأقدم وثيقة سومرة عرفها العالم القديم التي تشير إلى أهمية حقوق الإنسان،والتي كانت على شكل مخروططيني مدون باللغة السومرية وبالخط المسماري واحتوى هذا المخروط على عدد من الإصلاحات الأجتماعيةالتي وضعها الملك السومري ،واعتبر اقدم إصلاح إجتماعي وإقتصادي في التاريخ،ومن بين المبادئ التي جاء بيه اهذا الأصلاح هي تأكيده على أن فكرة الحرية في حدود القانون ،وأن القانون فوق المناصب العليا حفاظا على ممتلكات وحقوق الأفراد ومنع الأغنياء والمرابون منإستغلال الفقراء ،ومنع دفع الضريبة دفن الموتى ومحاسبة الكهنة عليها،لذلك فالهدف من هذا الإصلاح هو إزالة المضالم والإستغلال الذي يقع على الفقراء من طرف الأغنياء وأصحاب السلطة،[1] وتجسدتالكثير من القوانين والتشريعات منها:قانون إنمرو،قانون لبت عشتار،قانون إشنونا،وقانون حمورابي والقوانين الأشورية[2].

ثانيا:الحضارة الإغريقية.

عرفت الحضارة اليونانية مجموعة من صور الحقوق ،كان أهمها المشاركة في الحكم،على اعتبارهمللدمقراطية كأسلوب أمثل للحكم،كانت الملكية عندهم جماعية لكنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية،كما أن المجتمع اليوناني قد شهد تقسيما طبقيا يجعل المجتمع ينقسم إلى الأحراروالأرقاء،وكانت المساواة منعدمة بينها،إذ أن الصنف الثاني خلق للطاعة والعمل،وهذه النظرة تكرست عند أرسو الذي يرى أن العبيد من صنع الطبيعة ،فهم من

[1]خالد صالح عباس الجيال:محاضرات حقوق الإنسان ، كلية الطب ،قسم الطب،شبكة جامعة بابل نظام التعليم الإلكتروني،المرحلة1،25/11/2012،21:03:29

[2]خالد صالح عباس الجيال:مرجع سبق ذكره

الأدوات التي يدفعها لتحقيق سعادة الأسرة اليونانية.[1]ومعنى هذا أن الحق الطبيعي قد نشأة في الفلسفة اليونانية وذلك عندما إختلف الناس حول القوانين وتسائلوا عن عدالتها ،فكان مفهوم الحق الطبيعي دائما يسمو نحو العدالةوفي مثالهم نحو اللجوءإلى الحق الطبيعي ما رسخته الأسطورة اليونانية في إقامة التراجيدية الإغريقية هو مثال أنتيجون Antigone الذي روته مأساة سوفوكليس المشهورة عن أنتيجونة التي تحدث أمر عمها بعدم دفن جثمان أخيها بولينيكس فقامت هي بدفنه معتمدة في ذلك على حقها الطبيعي ،فحكم عليها بالإعدام لأنها خالفت أوامره لقولها "سأدفن أخي والموت شرف في سبيل هذا الواجب ،سأرقد بجانبه وأؤدي بذلك حقا من حقوق الله علي "[2]،فأنتيجونة تحت القانو الذي صنعه البشر واختارت الإرادة الإلهيةوالحق الطبيعي .

وتشهد الحضارو اليونانية على تكريس قواعد حقوق الإنسان في الحياة ،وفي حرية التعبير والمساواة أمام السلطة ،ودونت عدة قوانين منها قانون دراكون وقوانينصولون وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي اعتبرها الفكر الإغريقي اللبنة الاساسية في بناء المجتمع السياسي والدولة الفاضلة .[3]

ومايمكن إجماله بالنسبة للحديث عن مسألة حقوق الإنسان في الحضارة اليونانية أنها تتم عبر نحو اثنين،الأول يخص التشريعات اليونانية والثاني يرتبط بالمدارس الفلسفية اليونانية فبموجب قانون صولون الصادر عام 594مالذي منح الشعب حق المشاركة في السلطة التشريعيةوأعطي للشعب حق الإنتخاب قضاته وحررهم من ديونهم وأطلق سراح المسترقين ،ومنع استرقاق المدين،وقد عرفت أثينا في مرحلة حكم بركليس مرحلة استثنائية من حيث تمتع المواطن أثناء حكمه بامتيازات عدة من بينها حق المساواة أمام القانون وحرية الكلام،وينقسم السكان إلى ثلاث طبقات طبقة المواطنين الذين لهم الحق في مشاركة في

[1]دليس زهرة،هدلة بسمة:تطور مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية المتعاقبة،تحت إشراف لونيسس على ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون ،جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج بالبويرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم القانون العام ص13

[2]علي حافظ،سوفكول،أجاكس ،فيلوكته،وزارة الإعلام،الكويت ،د ط،1973،ص22

[3]بوقرن هواري :مكانة حقوق الإنسان في إطار الإرث المشترك للإنسانية ،تحت إشراف الدكتور طاشور عبد الحفيظ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام ، جامعة قسنطينة،كلية الحقوق ،2014/2013،ص36

الحياة السياسية ،أما طبقة الثانية فهي طبقة الأجانب المقيمين في المدينة ومحرومة من المساهمة في الحياة السياسية رغم أنهم أحرار،أما طبقة الارقاء فتاتي في أدنى السلم الإجتماعي وهي طبقة لاتدخل في حساب المدينة الإغريقية .[1]

ثالثا :الحضارة الرومانية.

أمافي العهد الروماني ،فتعتبر الألواح الإثني عشر من أقدم آثار الحق الروماني ،وقد عكست هذة القوانين التمايز الطبقي في المجتمع الروماني على أساس الملكية ونظام الرق .[2]وكما أنه يرجع تاريخ الحضارة الرومانية إلى أربعة عشر قرنا من تاريخ تأسيس مدينة رومافي القرن الثامن ق م إلى القرن السادس بعد الميلاد ،غير أن حقوق الإنسان لم يختلف مفهومها عما كان سائد في اليونان ،فعرفت روما طبقات في المجتمع الروماني حيث كانت الطبقة العليا هي التي تتمتع بحقوق المواطنة ،أما بقية الطبقات فهي من العبيد ،أو الفقراء الذين حرموا من الحقوق والحريات الأساسية ،بسبب عجزهم عن الوفاء بديونهم فاخضعوا للرق والعبودية نتيجة ذلك.

بالإضافة كذلك ان الحضارة الرومانية توصف بالحضارة العسكرية وحضارة القانون الطبيعي الذي وصفه الفيلسوف الروماني شيشرون بأنه القانون النابع من العناية الربانية وهوقانون حق وينطبق على جميع البشر وغير قابل للتغيير وأن الأفراد في ضل هذا القانون متساوون بالحقوق القانونية وأمام الله ،كون هذا القانون ذو طبيعة واحدة ويهدف إلى تحقيق العدالة والفضيلة وإعطاء الأفراد شيئا من الكرامة التي هي أهم حقوقهم .[3]

واستمدت أيضا من القانون الطبيعي أيضا فكرة أن السلطة ملك للشعب ،كما عبر عن ذلك شيشرون "إن إرادة الإمبراطور له قوة القانون بحكم أن الشعب قد نقل إليه وفوضه إليه في استعمال جميع سلطاته ومقدراته بل تركها فيه".[4]

رابعا : المدرسة الرواقية.

---

[1]دليس زهرة،هدلة بسمة :مرجع سبق ذكره،ص13و14

[2]بوقرن هواري :مرجع سبق ذكره،ص36

[3]خالد صالح عباس الجيال :مرجع سبق ذكره

[4]دليس زهرة ،هدلة بسمة:مرجع سبق ذكره،ص15

لقد ساهمت المدرسة الرواقية في بلورة فكرة الحق الطبيعي ،فقد عرفت المدرسة الرواقية الحق الطبيعي بأنه شرعية مكتوبة إلهية وأبدية ,ينبع هذا التصور الرواقي في نظره في العلاقة التي توحد بين الطبيعة والله عز وجل وفي هذا تكمن حرية الإنسان في الخضوع غلى الشريعة.

"فيجب ألا يعيش الناس ...تفصل بينهم الحدود والحواجز المصطنعة ويخضع كل منهم للقانون الخاص بدولته ،بل يجب أن يعبر كل منهم أنه مواطن واحد كبير هو الدولة العالمية"،[1]فالخضوع للقانو الطبيعي عند الرواقيين ماهو إلا قيادة للفضيلة للبشر ،لان القانون الطبيعي أبدي زلي ،فهو موجود في كل زمان ومكان.

بالإضافةإلى أن المبادئ التي ترتكز عليها المدرسة الرواقية هي الدعوة إلى الأخوة الإنسانية والمواطنة العالمية والمساواة بين البشر وتحرر الأفراد من القوانين الوضعيةوالتي إطلق عليها فيما بعد بالمدرسة القوانين الطبيعيةوهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع البشر لمجرد كونهم بشرا نتيجة إنعدام مبدأالمساواة كمبدأ إنساني.[2]

حسب نظرة الرواقيين أن الطبيعة هي التي منحت الحرية والمساواة للأفراد كلهم "فلايوجد عند الرواقيين من ولدواعبيدا ...بل كل بني البشر يشتركون في المواهبوالحكمة"[3].

إذا فإن المدرسة الرواقية قد إهتمت بالحق الطبيعي ،وكان لها دور كبير وفعال في برولته ،حيث اعتبرته منتشر بين كافة جميع البشر ،وأن الجميع أحرار بخضوعهم لهذا القانون والذي هو في الأخير نابع من عند الله ومن الطبيعة البشرية العاقلة ،ومعنى ذلك أن العقل هو المصدر الذي عرفنا بالقانون الطبيعي .

2/العصور الوسطى:(الديانات السماوية)

لقد كان للديانات السماوية الأثر البليغ في التنبيه للوعي بالحرية الإنسانسة ،وحقه في العيش حرا يتمتلك كرامة ،وبتالي يتحرر من كل القيود التي كانت تكبله ،ومنه فإن هذه الأديان هي

[1]إبراهيم دسوقي أياضة ،عبد العزيز الغنام:تاريخ الفكر السياسي دار النجاح ،بيروت ،د ط،1973،ص81
[2]خالد صالح عباس الجيال :مرجع سبق ذكره
[3]إبراهيم دسوقي أياضة عبد العزيز الغنام:مرجع نفسه،ص82

التي أرجعت القيمة لهذاالإنسان ويمكن القول أنها المصدر الوحيد التي جعلت الإنسان مدار الكون وصاحب التكريم ،كونه يحمل صفة وسمة الإنسانية.

أولا :الديانة المسيحية واليهودية.

غرست الديانة الياهودية في نفوس أتباعها المصلحة القومية وبالعناية بالأفراد دون تميز وإنحياد ،كما أنها نادت بالجزاءلصاجحب الفضيلة والعقاب لصاحب الرذيلة ،هذا ماكان سائ عند أصحاب الديانة الياهودية في أصولها الاولى ،لكنه بالنظر إلى ماشهدته هذه الديانة من تحريف في نصوصها ،فإننا نجد أنهم جعلو من شعبهمشعب الله المختار ،ومنه يتضح أن الياهود كانو يفضلو أنفسهم عن باقي الشعوب الموجودة في العالم ،اذ أنهم كانو يقرو بعدم إقامة مبدأ المساواة بينهم ،وهذا الأخير هو يمثلصورة من صور إنتهاك حقوق الإنسان وهذا مانشهده عليهم بتصريح بالقتل[1] وهذا ماجسده مايحدث ضد الشعب الفلسطيني فيهم.

لم تنجح الكنيسة على في تخفيف آلام الرق، وراح الناس في ظلها يمارسون على العبيد حق الحياة والموت ،ويعاملونهم معاملة البهائم ،لأن الإمبراطورية المسيحية كانت أبعد من ان تكون عن الإنطلاق نحو الحرية والمساواة والقرون الوسطى على مجموعها لم تفتح النوافذ لفكرة حرية الضمير أو الحرية السياسية .[2]

كما أن الديانة المسيحية مع عيسى عليه السلام ،وكانت تهدف إلى تحقيق المثل الأعلى في المجتمع البشري من خلال الدعوة إلى الصفاء الروحي والتسامح وتطهير النفس والتقاني في عالمالروحانيات وترك الملذات وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق العدل بين البشر وتجسيد الاخوة والمساواة بينهم.كما أن المسيحية قد ركزت على كرامة الإنسان وعلى المساواة بين جميع الأفراد ،ووضعت حجر الأساس في تقييد السلطة ،كما أن المسيحية نادت بفكرة فصل السلطةالدينية والدنيوية ،لإيمانها بفكرة العدالة.

---

[1] دهليس زهرة،هدلة بسمة:مرجع سبق ذكره،16

[2] بوقرن هواري:مرجع سبق ذكره ،ص37

كما أن المسيحية كانت تقوم على مبدأين أساسين يشكلان اساسي أو مرتكزتي الضمان عن حقوق الإنسان ويتمثلا في :

1/الكرامة الإنسانية:إذ أنها ميزت بين الأنسان الفرد والفرد المواطن ،فالإنسان الفرد حسبها مخلوق مكرم من الذات العلوية تكريما يصير بموجبه مقدسا لا يكن المساس به بحال من الأحوال مهما كان أصله عبدا أو سيدا أورجلا أو إمرأة.

2/فكرة تحديد السلطة وهي تكون ضدة السلطة المطلقة ،كون هذه الأخيرة هي الله وحده ،أما فسلطة الحاكم محدودة ،من حق البشر أن يثوروا عليها إذا عارضت مانصت عليه شريعة الله التي تمثل السلم والمحبة والعدل ومنه هذه الطريقة التي حافظت بها الكنيسة عن كرامة الإنسان ووضع حود للسلطة المطلقة وهذا يعد اكلا من اشكال ضمان حقوق الإنسان سواء كانت مدنية أو سياسية .[1]

وهكذا يتضح أن المسيحية عملت على إستحداث الحق الطبيعي ،بدلالات ومعاني جديدة ومخالفة لما كان عليه في السابق ،كونها قد ركزت على كرامة الإنسان وعلى المساوات بين جميع البشر بإعتبارهم جميعا أبناء الله كما أن المسيح عليه السلام كان يقوم بالحرص على تلاميذه في ان يعاملو الناس بمثل مايحبون أن يعاملون به ومنه إن دعوته كانت بمثابة بيان للخروج من العنصرية اليهودية ،كذلك إنها قامت بتقييد السلطة لخدمة الافراد ،قال يسوع لتلاميذه :"تعلمون أن الذين يعدون رؤساء الأمم يسودونهاوأن أكابرها يتسلطون عليها فليس الأمر فيكم ،بل من أراد أن يكون كبيرا فيكم فليكن لكم خادما"وقال أيضا:"أنوا لقيصر ما لقيصر ومما لله لله".[2]

وبتالي فإننا نجدها كانت تدعوا إلى بناء مجتمع تكون أسسه واضحة ،خاصة فيما يتعلق بالروابط بين الفرد والسلطة ومنه إن هذا الإيمان تكون الغاية منه والهدف المرادهوخلق مجتمع يقوم على العدالة والمساواة بين الأفراد ومن خلاله تظهر لنا الإنعكاسات الأخلاقية التي حملتها الكنيسة في السلوك الإنساني .

---

[1] دهليس زهرة،هدلة بسمة:مرجع سبق ذكره ،ص17

[2]

ثانيا: في الإسلام.

تعتبر الدين الإسلامي أعظم الأديان التي ساهمت في النهوض بفكرة حقوق الإسان وإثبات أن موجودة ،لأن الإسلام يعتبر أن هناك حقوق أزلية لا تستطيع أي إنسان الإستغناء عليها ،لذلك نجد أن الدين الإسلامي اول ماقام بيه عو هداية الناس ومحاولة زرع المساواة بينهم والقضاء عن كل ماهو قبلي ،فهو ساوة بين الغني والفقير وبين الاحوار والعبيد ،بمعنى أنه يؤمن بأن هذه الحقوق هبة من الله أي أن الله هو الذي وهبها لشعبه ،بالإضافة أيضا على ماسبق ذكره هو أن الشريعة الإسلامية وفقت وربطت بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية ،لأنه لايكون هناك إفراط في حقوق الفرد على حساب أو لصالح الجماعة والعكس صحيح ،لذلك لإغن الإسلام قد وضع ثبلاث مبادئ رئيسية لتكوين مجتمع إسلامي وهي المساواة والعدل والحرية .[1]

إنها ليست مجرد حقوق منحق الفرد أو الجماعة أن يتنازل عنها أو عن بعضها .وإنما هي ضروريات إنسانية فردية كانتأم إجتماعية ولا سبيل إلى حياة الإنسان بدونها ،حياة تستحق معنى الحياة .ومن ثم فإن الحفاظ عليها مجرد حق للإنسان بل هو واجب عليه أيضا .[2]بالإضافة أيضا على ماذكر فإن الاسلام انطلق من إعتقاد راق في نظرته إلى الإنسان ،حيث جعل الله عز وجل الإنسان خليفة في الأرض ،لعمارتها وإقامة أحكام شريعته فيها،قال الله عز وجل :"وهو الذي جعلكم خلائف الأرض "،الأنعام 165،وقال تعالى :(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)البقرة :30،ويرى الإسلام لذلك أن الإنسان موضع التكريم من الله عز وجل الذي حياه بذلك التكريم،ومنحه إياه فضلا من تعالى. ويتساوى هذا التكريم جميع البشر بصفتهم الإنسانية.مهما إختلفت ألوانهم ومواطنهم وانسابهم ،كما يتساوى في ذلك الرجالوالنساء ،في ذلك يقول الله سبحانه وتعالى:(ولقد كرمنا بني آدم

---

[1]دليس زهرة،هدلة بسمة:مرجع سبق ذكره،ص18

[2]محمد عمارة ،عزت قرني:الإسلام وحقوق الإنسان،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -الكويت ،علم المعرفة ،د ط،مايو 1985،ص15

وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)الإسواء70.[1]

[1]محمد أحمد مفتي،سامي صالح الوكيل :حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي ،دراسة مقارنة ،دار النهضة الإسلامية ،ط 1،1413ه/199م،ص11

كما أكدت الشريعة الإسلامية على العديد من حقوق الإنسان ومن أبرزها :

الحق في المساواة وعدم التمييز بسبب العرق والجنس والنسب أو المال ،مصداقا لقوله عز وجل :"يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"(الحجرات 31)،وقوله صلى الله عليه وسلم "لافضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى ".

حرية العقيدة:حيث أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ الحرية الدينية واختلاف الدين ،وهذا عملا بقوله الله عز وجل "لاإكراه في الدين " (سورة البقرة 256)،وقوله أيضا "ولو شاء ربك لأمن من في الأرض كلهم جميعا أفانت تكره الناس حتى يكونو مؤمنين"(يونس 99).

الحق في الكرامة ،وهذا تطبيقنا لقوله تعالى "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"(الإسراء70).

حرمة الإعتداء على الإنسان أو ماله ،وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية هذا الحق قاعدة أساسية من قواعدها أي الإعتداء عليه جريمة في نظر الإسلام،لقول الله عز وجل "ولا تقتلو النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"(الأنعام151).

الحق في العدل والمساواة أما القضاء ،فقد كفل الإسلام الحق في العدالة ،فقال تعالى"فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"(سورة النساء56)،كما أمر الله عز وجل بضرورة العدل في الحكم والمساواة بين جميع الأفراد والمتخاصمين ،لقوله تعالى:"ياأيها الذين أمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنان قوم على إلا تعدلوا وهو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون".[1]

وتنطوي حقوق الإنسان في الإسلام على حق الله وحق الفرد في آن واحد ،انطلاقا من أنه مامن حق للعبد إلا وفيه حق الله أي للمجتمع.إذ أن هذه الحقوق تقوم على أربعةحقائق :

1/عصمة الإنسان في نفسه وماله وعرضه ،فلا يضار أحد في حقوقه وحرياته العامة من الأفراد.

[1]دليس زهرة ،هدلة بسمة:مرجع سبق ذكره،ص19و20

2/انسجام الحقوق والحريات في الإسلام.

3/إرتباط الحق بالعدل فيه ، لمكانعنصر الذاتية في نفهوم الحق ورعاية حق الغر من الفرد والمجتمع .

4/إرتباط حقوق الإنسان بحقوق اللهوجودا وعدما ،مما يجعلها من النظام العم الشرعي.[1]

وعليه فان حقوق الإنسان في الإسلام ليست حقوقا طبيعية ،أي ترتبط بالطبيعة ،كما وأن الحقوق الشرعية في الإسلام لاتبنى على الإرتباط الوطني ،ومنه فإننا نجد أن الإسلام قد قدم مفهوما للحقوق الإنسان واقعي لما يعايشه الإنسان مرتبط بالحياة الفطرية للإنسان ،كما وصفها أنها أبدية أزليةو ثابتة ،بالإضافة إلى أنه اكد مبدأالمساواة بين البشر ،لأنها هبة من الله عز وجل لعباده .

ثالثا:العصر الحديث.

يعتبر العصر الحديث بالحقبة التاريخية التي شهدت تطورا كبيرا في مجال حقوق الإنسان ،حيث صدرت المواثيق والنصوص التي أكد على حماية حقوق الإنسان ،وهذا كان جراء الحركة العلمية والفلسفية الكبيرة وبالخصوص نظرية القانون الطبيعي ،ومنه فإن هذا الجو المفعم بالأفكار التحررية تمكنت هذهالفئة بالحصول على عدة وثائق التي تضمن الحريات الاساسية.

كذلك فإن ظهور الطبقة الوسطى ونموها وما لعبته من دور كبير في حياة المجتمعات الأوربي ومناصرتها لحقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنها .كما ان التاريخ قد شهد بروز الأكثر من الفلاسفة والمفكرين في اوربا مثل هوبز ولوك وروسو ،وهؤلاء الأخيرين سيتم التفصيل فيهما في الفصلين المواليين ،فهم من أصحاب نظرية العقد الإجتماعي وهذا الأخير يرتكز على على المطالبة بالحقوق الطبيعية للأفراد وحرياتهم العامة من منطلق بأن الأنسان يمتمع ويمتلك حقوق طبيعية ولدت معه ونشأت معه من حياته الفطرية الأولى،إضغفة على ماجاء به عالم الإجتماع الفرنسي مونتسكيو الذي درس كل الجوانب السياسية والإقتصادية

[1]بوقرن هواري:مرجع سبق ذكره ،ص40

الفرنسية في حياة عصره ووضعها في كتابه (روح القوانين)،الذي كان أشهر مؤلفاته ونشر في جنيف عام 1748وانتقد فيه بشدةة الحكم المطلق ومعتبرا الملكية الدستورية أفضل أشكال الحكم وعلى أساس نظريةفصل السلطات والعدالة والقانو هما جزء لايمكن فصلهما عن طبيعة الأشياء وأفكاره هذه قد مهدت للثورة الفرنسيةعام 1789،كما أنها ايضا أثرت في دستورفرنسا 1791وفي تثبيت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية [1].

نستنتج في الأخير أن فكرة حقوق الإنسان لم تكن وليدة العصر الحديث ، بل هي قديمة بقدم الإنسان والمجتمعات الإنسانية،فبعبارة أصح يمكن القول أنها في العصور القديمة و الوسطى لم تشهد حقوق الإنسان الإهتمام الكبير ،أو بمعنى آخر تفهم في مفهومها الجوهري لها ،من المذكور في السابق أن حقوق الأنسان ترتكز على أساسيات هما الحرية والمساواة والحق في العيش أي الحياة ،وبتالي يمكن أن يكون هنا إلتباس في مفهوميها أي عدم الفهم الصحيح له ،مثلا في الحضارة اليونانية عند أفلاطون العدالة تتمثل في ألا العدالة أي اللامساواة ،كما أنه في هذه الفترة شهدت انحيازات كثيرة مثل انقسام المجتمع إلى طبقات في فلسفة أرسطو ، ولا ننسى الذكر لما خلفته المدرسة الرواقية حول بلورة فكرة حقوق الإنسان وبلورة الحق الطبيعي فهي ترى أن الطبيعة هي التي تمنح المساواة والحرية للناس أجمع ،كما أن هذا الحق أبدي وأزلي ،ومنه تكون هذه الطريق التي عبرت بها الرواقية في التدليل على الحقوق الإنسانية ،وهذه الأخيرةكان لها الأثر البليغ في الفكر الروماني والمجتمع الروماني والذي هو في الأخير كان له الرأي في التعبير عن حقوق الانسان و التدليل عليها وعلى أنها هناك حقوقا طبيعية يتمتع بها الإنسان منذولادته وأما في العصور الوسطى والتي تمثلت في الديانات السماوية كالديانة الياهودية والمسيحية والشريعة الإسلامية ،حيث أن الديانة اليهودية تمثلت بالامساواة بين أفرادها ،بمعنى أدق أن اليهودية كانت تحب نفسها فقط ولاننسى الذكر لما عملته ضد الشعب الفلسطيني من قتل ودمار وخراب وهنا يتضح لنا إنعدام الإنسانية عندهم ،اما عد الديانه المسيحة كانت تدعو للأخوة بين الأفراد

[1] خالد صالح عباس الجيال:مرجع سبق ذكره

والتسامح كذلك حسن المعاملة مع الغير ،أما في الدين الإسلامي فكان يدعو إلى إلى التآخي وحب للغير كما يحبو لأنفسهم ،فهي عكس أن الطبيعة هي التي وهبت هذه الحقوق الطبيعية للإنسان،بل هو منحة ربانية من عند الله تكريما لعباده مقابلة العبادة والطاعة حيث نجد أن الكثير من النصوص القرآنية التي دلت على حقوق الإنسان والأحاديث النبوية وبهذا يكون الدين الإسلامي له الأثر البليغ في بروز حقوق الإنسان ،أما العصر الحديث فيمكن القول عليه أنه العصر الذي شجد التطور الكبير حول فكرو الحقوق الإنسانية ،ذلك من خلال أن حقوق الإنسان أصبحت أكثر أهتمام وذلك لأنها أصبح لها مواثيق دوليه وعالمية ونصوص قانونية التي تهدف للدفاع عليها ومنه أصبحت حقوق الإنسان أكثر رواجا في الحياة الإجتماعية بحث أصبحت تشكا أهم الإشكاليات والمشكلات التي تكون في أي خطاب سياسي بالصفة الخاصة.بمعنى أنه لا يمكن إعتبار أن حقوق الإنسان ليست فقط تحقيق للعدالة كما كان سائد في العصور القديمة والعصور الوسطى ،أي أنه كان هناك إلتباس في المفهوم أي أن حقوق الإنسان لم تفهم بمعناها الصحيح ،لأنه بعبارة الأصح يمكن القول أن العدالة تعتبر أساس أو مرتكز من المرتكزات التي تقوم عليها حقوق الإنسان إذغ فهي لاتقتصر فقط على العدالة فقط ،لأنه هناك حقوق أخرى خلاف العدالة تكون طبيعية مع الإنسان ويتمتع بها ومنه فإن الدالة تعتبر جزء من حقوق الإنسان فقط وهذا يدل على أنه كان فهم خاطئ لحقوق الإنسان .

الفصل الثاني: حقوق الإنسان في الفلسفة الحديثة.

المبحث الأول :هوبز أو الحق كتجلي للخوف.

1/الحالة الطبيعية:

يرى هوبز أن الحالة الطبيعية للإنسان ماهي إلا حالة فوضى وحالة حرب فيما بينهم أي حالة حرب الكل ضد الكل ،مما أدى الى إنتشار الأنانية وحب الذات فأصبح الإنسان ذئب لأخيه الإنسان لأن الإنسان بطبعه أناني يحب مصلحته الشخصية على حساب مصلحة الغير، يقول هوبز"من هنا تنتج حالة الصراع من أجل البقاء والمحافظة على الذات ،وتحقيق الرغبات المتفاوتة ،وحالة الصراع أو النضال هذه ، يمكن أن تنتج بالإضافة إلى ماسبق من منابع رئيسية هي:

1/المنافسة الدائمة بين كل إنسان وكل إنسان آخر في سبيل تحقيق الرغبات .

2/الخوف الدائم والإحساس بالخطر ،ممايفوق الإنسان قوة أوذكاء .

3/إشتهاء الإنسان أو تمنيه المستمر أن يحوز إعجاب الآخرين به كشخص أعظم تفوقا ومجدا.[1]

إذا فإن الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان ماهي إلا حالة حرب الجميع ضد الجميع ،ترتب عن هذه الحالة إنتشار الفقر والوحشية في معاملة بينهم بالإضافة إلى الفقر انعدام القيم والأخلاق واستلاب كل إنسات حق أخيه الإنسان ،لأنه في تلك الفترة لم يكن هناك تمييز بين الحق والباطل والصحيح والخاطئ وبين العدل والظلم ،لأن في هذه الفترة لم يكن هناك قانون يحكم بين الجميع وكان الإنسان في عيشه يحارب من أجل حفظ بقائه ،ومنه انعدمت الحرية والعدالة والأخلاق ،فبتالي يذهب الإنسان غلى البحث عن حالة أفضل وأحسن يسودها النظام والأمن و الإستقرار"فحياة الطبيعة هي حياة الغابة في الصميم ،كل الناس فيها أحرار ،وكل فرد مستعد لتدمير الآخر إذا تعارض مسعاهما وتضارب مرامهما وبلغة هوبز فهي حياة الحرب الدائمة،أوحرب الكل ضد الكل ،والتي ينتج عنها :"أن كل عمل يأتيه الإنسان مهما كانت بشاعته يعد عملا عادلا،وبالتالي فإن الأفكار العامة عما هو

[1]فضل الله محمد إسماعيل:رواد الفكر السياسي الغربي الحديث،كلية الآداب بدمنهورجامعة الإسكندرية،مكتبة بسان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع،د ط،2006 ،ص13

خطأ أو صواب ،أو عادل أو ضالم لامحل لها من الإعواب على الإطلاق ،فحيث لاتوجد قوة مشتركة رادعةولايوجد قانون يخضع له الناس جميعا ،لا يمكن أن يوجد أي نوع من أنواع العدل"،وفي هذه الحالة فإن القوة والخداع هما سلاحان أكيدان وشرعيان .[1]

يؤكد هوبز أن الحالة الطبيعية كان يعمها الخوف من الآخر أي خوف الإنسان من من هو أقوى منه ،وهذا يعني أن الإنسان كان يعيش في خوف مستمر من الآخر ومانتج عنه من عنف متبادل بينهم لأن غاية الإنسان في الاول والاخير هي حفظ بقائه والمحافظة على حياته،فالإنسان كما قال هوبز"لايمكنه أن يطمئن إلى ما لديه الآن من قوة ووسائل تمكنه من رغد العيش بدون أن يحرز المزيد منها ".[2]

يعبرهوبز عن هذه الحالة "بأنها(حال حرب الجميع ضد الجميع).في هذه الحالة يمتنع التعاون ولا يمكن قيامأي صناعة أو تجارة أو علم أو فن لأن الخوف الدائم وعدم الثقة وخطر الموت يعوق قيام أي مجتمع أو أي حضارة غير أن خوف الدمار والرغبة في الحياة السعيدة الطويلة والأمل في تحقيق هذه الحياة على ضوء قوانين الطبيعة تدفعه إلى تأسيس المجتمع السياسي والهرب من حياة الصراع "[3]؛ فهذه إذن هي الحالة التي تصورها هوبز عن حياة الإنسان وعن الحالة الطبيعية للإنسان .

كما أن"هوبز"اعتبر الحق الطبيعي الذي يأتي في المرتبة الأولى ،هو حق الحفاظ،على الحياة Auto Préservation الذي يبيح للأفراد استعمال الوسائل المتاحة لهم من أجل تحقيقه ،فيقول "هوبز"بذلك:الحق الطبيعي يتمثل في الحرية التي يملكها كل إنسان في استعماله لقوته الخاصة كما يريد،وذلك من أجل المحافظة على طبيعته ،وبالتالي يسمح له الحق بفعل مايعتبره الوسيله الأكثر ملائمه لهذه الغاية حسب حكمه وعقله.

2/الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني :

[1]محمد وقيع الله أحمد:مدخل إلى الفلسفة السياسية ،رؤية إسلامية، مكتبة الأسد،دار الفكر،دمشق،2010،ص152

[2]ستيفن ديلو،ت:ربيع وهبة:التفكير السياسي والنظرية السياسية في المجتمع المدني ،منتدى مكتبة الإسكندرية،2000،ص175

[3]أميرة حلمي مطر:الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس،كلية الآداب جامعة القاهرة،الطبعة الخامسة ،دار المعارف ،1995،ص61

يقر هوبز بأن الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان كان يعمها الخوف والقلق وانتشار الفساد والعنف فما بينهم ،بالإضافة إلى انعدام الأخلاق والعدالة والحرية للأفراد كذلك حب الذات وتقديم المصلحة الشخصية على حساب الآخر وانتشان الأنانية وانعدام الثقة ، فهذه الأسباب في رأئ هوبز هي التي دفعت بالإنسان في الرغبة إلى الإنتقال من الحالة الأولى الطبيعية إلى احالة الثانية المجتمع المدني ،الذي يعمه السلم والأمان والإستقرار والتي كانت غير موجودة في الحالة الطبيعية، والتي فيها كان يسعى الإنسان إلى تحقيقها من أجل حفظ بقائه "رى هوبزثمة عاملين في الطبيعة البشرية تكمن فيها إمكانية خلاص البشر ومن هذه الحالة التي تقود البشرية نحو الفناء وهي تأتي في المقام الأول الرهبة والخوف من الموت أما الثانية فتبرر في توجيهات العقل ،الذي ليس سوى قوة تنظيمية يوحي الفرد بقواعد معينة للسلام،بحيث يستطيعأن يتفق عليها مع الأفراد الآخرين بدون أن يعرض نفسه للخطر"[1]

ويؤكد هوبز أنه ليس فقط دافع الرغبة في الهروب من الحالة الطبيعية ماجعله يرغب في الانتقال إلى المجتمع المدني وإنما في نظره يعود إلى توجيهات العقل الذي يسير الإنسانإلى الخروج من هذه الحالة الطبيعيةوتأسيس مجتمع سماته الأمن والإستقرار لينعم الأفراد بحياة تريهة بعيدة عن الفوضى قائمة على النظام والعدالةوهذا من أجل الحفاظ عن إنسانيته كما يقول هوبز"عاملو الآخرين كما تحبو أن يعاملونكم "[2]ومنه فعلى كل فرد أن يعامل الآخر كما يريد ويحب أن يعاملوه ،فبتالي تكون هناك ثقة متبادلة بين أفراد المجتمع من أجل بلوغ مجتمع سياسي مدني يعمه الأمن الإستقرار والنظام وهي الدولة والتي هي الأخرى وظيفتها الأولى والاخيرة هي الدفاع عن ممتلكاتهم وحماية حقوقهم، هذا الإنتقال لايكون بالشكل العشوائي بل وفقا لقوانين .لذلك نجد أن هوبز قد مزة بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ،فالحق الطبيعي يشير إلى تلك الحرية التي يتمتع بها الغنسان في فعل ما يحقق له البقاء في الوجودوهو غير مقيد بقيود خارجية.اما القانون الطبيعي فيشير إلى ماهو أعمق من تلك

[1]مهدي محفوظ:اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،ط3،2007،ص79

[2]ستيفن تر:ربيع وهبة :مرجع سبق ذكره ،ص178

الحرية ،إذ أنه يشير إلى تلك القواعد الصادرة عن العقل والتي تعوق أي فعل لا يؤدي إلى حفظ بقائه .[1]

اذن فالحقوق الطبيعية المتساوية بيتن الأفراد تنتهي مع أنتهاء حالة الصراع والحرب ،وإنما القانون الطبيعي فهو مجموعة من المبادئ والنهج الذي يقدمه العقل للإنسان لكي يسعى بحياة آمنة وسعيدة مستقرة."فالتخلي عن استخدام القوة من قبل جميع الناس هو الحل المطلوب والأمثل وهكذا في مواجهة كل الرغبات البدائية العارمة التي تحرك الأفراد وضع هوبز العقل الإنساني أداة سامقةتعلم الناس كيف ينظمون قواهم وينسقو رغباتهم بحيث لا تتعارض ولا تتقاطع في غمار صراع الحياة الضاري".[2]

بالإضافة إلى أن هوبز"رى أن قانونا الطبيعة الأولان بالنسبة إلى هوبز يقومان على التفتيش عن السلم ،ثم الدفاع عن الذات بكل الوسائل المملوكة ،ومن أجل تأمين السلم والامن ،ليس في يد الناس وسيلة أفضل من إقامة عقد فيما بينهم ،ثم تسليم الدولة ،بالإتفاق المتبادل ،الحقوق التي إذا احتفظ بها الأفراد اعاقت سلم البشرية".[3]

3/العقد الإجتماعي عند هوبز:

حسب ما طرحه هوبز في الحالة الطبيعية فإن الإنسان في بطبعه غير إجتماعي ولا يملك الرغبة في الإجتماع مع الآخرين ،عكس ما قدمه أرسطو بأن الإنسان بطبعه إجتماعي ،فإنه غير متوقع أن يقيم اجتماع مع الآخر إلا بدافع المصلحة والمنفعة الشخصية فقط،ومع أن الأفراد لايحترمون حقوق بعضهم إلا بإقامة سلطة تحرص عليها وتحقق الإحترام بينهم،فبتالي اذا كان المجتمع المدني لايقوم إلا على إبرام العقد الإجتماعي بينهم إذ يتفقو على أن يتنازلو على حقوقهم وحرياتهم لفرد واحد ويكون هو الحاكم ،وبتالي يكون هو صاحب السلطة والسيادة.

[1]فضل الله محمد إسماعيل :مرجع سبق ذكره ،ص14و15

[2]محمد وقيع الله أحمد :مرجع سبق ذكره،ص155

[3]جان توشارتر:علي مقلد:تاريخ الفكر السياسي،الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة2 ،لبنان بيروت،1403ه/1983م،ص262

اختصر هوبز أن الناس قد سئمو من حالة الفوضى والحرب والصراع ،فكان الحل الوحيد لكل هذه الأمور هو اقامة إتفاق فينا بينهم يقوم على التنازل على حقوقهم وحرياتهم لشخص واحد ومقابل هذا ينعمو بحياة أفضل حالة من ما كانو يعيشونها ويشهدونها ،بمعنى آخر أيقنو أم البقاء على نفس الحال لايخلف وينتج إلا الحرب والسوء لهم ،فلذلك يجب عليهم تنظيم حياتهم لتخلص من كل هذه العوائق وتحقيق حياه يعمها السلام والإطمئنان "ولكي يحل السلام محل الحرب إجتمع الجميع واتفقوا على أن يتنازلو عن كل حقوقهم دون قيد أو شرط وبهذا الإتفاق والتنازل ينتقل هؤلاء الناس من حالة الفطرة إلىالمجتمع المدني "[1]

يعتقد هوبز أن هذا العقد الذي اتفق عليه الناس فيما بينهم يكون كالتالي:"إذا تنازل كل فرد عن سلطته وعن حقه في حكم ذاته إلى ذلك الشخص الذي اختاره لكي يمثلهم جميعا،تكون الوحدة الحقيقية أي الدولة ،حيث تظهر إرادة واحدة للدولة تنوب فيها كل الإرادات أو تنصهر فيها الإرادات والقوى المختلفة في إرادة واحدة وهي إرادة قوة الحكم ".[2]فبتالي فإن هذا التنازل للحاكم أي صاحب السلطة والسيادة المطلقة والذي لايعد طرفا من هذا العقد لأن العقد قد ابرم بينهم فقط ،وليس بينهم وبين الحاكم وهنا الحاكم بدوره يضمن لهم حقوقهم وحرياتهم ،حيث أنه لايمكن أن يثور الافراد ضد الحاكم أو يخالفوه ،فهم لم يصبح لهم الحق في التمتع بها إلا التي يفرضها عليهم الحاكم وإلا أصبحو خارج هذا العقود. "بمقتضى هذا العقد يتنازل للجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما يراه صالحا لرعاياه وقد اختار هوبز من سفر أيوب Jobe رمزا للحاكم إذ أسماه لفياثان سماه الله ملك الطوياء تنين الأرض".[3]حسب رائ هوبز لإغن الإنسان لايمكن تحفزه للإنتقال للمجتمع المدني المنظم بالخير والمثل الأعلى لأن الإنسان طبعه وحشي ومنعزل عن الآخر لإغن استخدام القيم العليا لاينتج ولايؤثر به شيئ ،لكن وجب عليا تخويفه من الشر الأعظم والأكبر الذي قد يواجهه في حياته ويهدد حفظ بقائه وهو الموت

[1]فضل الله محمد إسماعيل:مرجع سبق ذكره ص15
[2]فضل الله إسماعيل :نفس المرجع ص16
[3]أميرة حلمي مطر : مرجع سبق ذكره،ص62

فبتالي يخضع الناس هنا ،خوفا وخشية من الموت إلى اقامة مجتكع سياسي وضعي يسعى إلى تحقيق الأمن والإستقرار"إن الإنسان لايمكن تحفزه للخير عن طريق المثل والقيم العليلوإنما بتخويفه من الشر الأكبروهو الموت ".[1]

بالإضافة الى أن هوبز يرجع السلطة المطلقة للحاكم صاحب السيادة ولايمكن للأفراد أن يخالفوأ أوامره لأنهم هم من قاموبإختياره من أجل أن يدافع ويضمن لهم حقوقهم"أما مايقوه الحاكم ويضع قواعده ويسهر عليه، فهو جدير بالإحترام والتقدير والإلتزام."[2]

فهدف هوبز من العقد الإجتماعي في المجتمع ،هو قيام سلطة مطلقة يتخلى فيها جميع الأفراد عن حقوقهم المطلقة للحاكم وهو صاحب السلطة المطلقة لان سلطته يجب أن يعترف بيها الجميع لكي تكون عندنا الدولة وإن لم يعترف بها عم الفساد والفوضى ،لذلك فإن الحاكم يتمتع بالسيادة المطلقة الكاملة والتي تكمن في حفظ الأمان والسلام للأفراد ،وبالتالي لايمكن رفض سلطته ومقاومتها ، إلا في حالة فشله في توفير الامن والإستقرار وحماية حقوقهم ،ومنه تكون لديهم الأحقية في تخلي عليه واختيار حاكم آخر يضمن لهم حقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم وهذا يكون مقابل طاعتهم له،"أن الإنسان له الحق الكامل في المقاومة حين تصبح حياته في خطر"،ويقول أيضا "إن للإنسان الحق الكامل في المقاومه في حالة شعوره بظلم".[3]أما فيما يخص الملكية فهي من وجهة نظر هوبز تنزل الحاكم والذي هو صاحب السيادة ،لأنه من قبل لم يكن الغنسان يتمتع بها وتم توزيعها بالتساوي إلا بعد الإنتقال الى المجتمع المدني وإصدار الحاكم للقوانين التي بها تضمن حق الملكية للفرد والتصرق فيها بلاخوف ولاقلق والدولة هي التي تشرع الملكية :"إن ملكيتك ليست كذلكولا تدوم إلا بقدر ما ترضى الجمهورية"وكما يؤكد هوبز على ضرورة قيام الدولة في المجتمع لأن دورها يتمثل في خدمة الشعب بتحقيق الأمن والسلام وحماية حقوقهم وممتلكاتهم وضمان حرياتهم ،لأنه يتضح من خلال دراسة فلسفة هوبز السياسية يتضح لنا

[1]محمد وقيع الله أحمد :مرجع سبق ذكره ،ص155

[2]فضل الله محمد إسماعيل،سعيد محمدعتمان:نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ،مكتبة بستان المعرفة،دط،2006،ص62

[3]فضل الله محمد إسماعيل ،سعيد محمد عتمان:مرجع سبق ذكره ،ص60

أنه لايؤمن ولايؤيد بفكرة الإرادة العامة بل هو من مؤيدي المنفعة الفردية والإرادة الحاكم .:إ، فكره ذو نزعة فردية بصورة أساسية،فالذي يسوغ المطلقية ،إنما هو حق الفرد في حفظ بقائه وأصل المطلقية هو الأنانية المستنيرة .ففي الدولة الأكثر تسلطا يبلغ الفرد نموه الأكمل ويجد الفرد فيها معا مصلحته وسعادته ،متعته ورفاهه."[1]وفي نفس السياق يقول هوبز"الدولة هي مجموعة المصالح الخاصة وعليها أن تدافع عن المواطن وهذا لايتخل حقوقه للدولة الا من أجل حمايته والدولة تفقد مبرر وجودها إذالم تؤمن الأمن وإذا لم تحترم الطاعة ".[2]

باختصار هذه أهم الافكار الاساسية التي حملتها فلسفة هوبز حول الحالة الطبيعية والتي هي الأخرى وصفها هوبز بأنها حالة فوضى ودمار شامل نحيث أن الإنسان كان يشهد حالة من الخوف والقلق من الغير ،لأن الانسان في وجهة نظر هوبز هو عدو الإجتماع ،وله القوة على فعل ماء يشاء للمحافظة على حياته حتى ولو كان هذا مقابل انتهاك حقوق الغير ،فبتالي اقتضى هوبز أن الانسان من أجل التخلص من حالة الفوضى هذه والصراع يستلزم الإنتقال إلى المجتمع المدني والذي لايقوم إلا بإبرام العقد الإجتماعي ، لتحقيق حياه أفضل وأحسن مما كانت يعيشونها ،لان الإنسان لايحترم حقوق أخيه إلا من خلال وجود سلطة تدافع وتضمن حقوقهم ،وبالتالي أكد هوبز على ضرورة وجود الدولة في المجتمع وهذا لبلوغ مجتمع منظم يعمه الأمن والإستقرار والسلام .

[1]جان توشار،تر:ناجي الدراوشة:تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار2،الطبعة الأولى،دمش ،سوريا،2010،ص452
[2]جان توشار ،تر:علي مقلد:مرجع سبق ذكره،ص262

المبحث الثاني:لوك بين الحق الإلهي وسيادة القيم الإنسانية.

1/الحالة الطبيعية :

لقد اختلف لوك في وصفه للحالة الطبيعية مع هوبز والتي كانت نظرته تشاؤمية لها،حيث كان يرى أنها حالة حرب الإنسان مع الأخرين،فإن لوك كان عكسه فهو يرى أن الإنسان في حالته الطبيعية ينعم بالحرية والسلام وانه تم إنشاء الدولة من أجل الحفاظ عن هذه الحالة وبلوغ العدالة بين الناس وعدم الإعتداء على الأخرين،لكن في ظل القانون الطبيعي الذي مصدره العقل ويلتزم به كافة الناس ومنه يعيش جميع الأفراد أحرار ومتساوين ،فمادامت المساواة موجودة ومحققة بين الأفراد فلايحق لأي أحد الحاق الضرر بالغير سواء على أساس حريته ولاحياته ولاممتلكاته "وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان :فالجميع متساوون مستقلون،وليس لاحد أن يسئ إلى أخيه في حياته ،أو صحته،أو حريته،أو ممتلكاته فالناس جميعا عاملون في هذا الكون والذي صنعه الخالق واتى بهم الى خصمه لأنه شاء ذلك ،اتى بهم لكي يعملوا منأجله ،فهو مالكهم الذي يوجههم كيفما شاء ورائدهم فيما يفعلون ابتغاءمرضاته".[1]

فالحالة الطبيعية حسب لوك هي حالة حرية ومساواة وليست حالة حرب محتملة للجميع ضد الجميع ،كما اعتقد مواطنة توماس هوبز :"إنها حالة مرتبة ومنطقية عقليا ،حيث إن الإجتماع الإنساني يحكمه العقل الذي يجنب الناس التناحر فيما بينهم كما يجعلهم يميزون بين مايمكنهو التنازلعنه وما لا يمكنهم التنازل عنه ،استنادا إلى مبدأي الحرية والمساواة :فلوك يسلم بأن كل فرد يمتلك في الحالة الطبيعية سلطتين :سلطة القيام بما يراه ضروريا لبقائه ولبقاء الآخرين وسلطة معاقبة كل ما يخالف القانون الطبيعي.[2]

"فإذا اعتدا الإنسان على أخيه الإنسانفي الطور الطبيعي وخرق السنة الطبيعية التي تلزمهما كليهما ،فلكل غرئ الحق يدفع عدوانه وإقرار تلك السنة حتى يجوز لمن شاء أن يساجد

---

[1]جون لوك:تر محمد شوقي الكيال الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي لجان جاك روسو،مطابع شركة الإعلانات الشرقية ،د ط ت ،ص15

[2]هشام الدراجي:جون لوك والعقد الإجتماعي،قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية،مقال علمي ،يونيو2013

المعتدي عليه في الإقتصاص من المجرم والتعويض عليه ،لأن المجرم إن يطلق سنة العقل يصبح عدوا للبشرية جمعاء فلها حق معاقبته".[1]

وبتالي فإن الإنسان عند لوك في الحالة الطبيعية له لديه حقوقا طبيعية يتمتع بها والطبيعة هي التي أوجدتها له وليس المجتمع كما يعتقد البعض ،لأن العلاقة بين الطبيعة والإنسان و أخيه الإنسان هي علاقة أساسها ومرتكزها يكون قائم على الحرية والمساواة .

أشار لوك إلى أن حالة الطبيعية لم تكن حالة فوضى وصراع،لأن قانون الطبيعة ينظم العلاقة بين الناس .الأمر الذي دعاأن يكون كل إنسان هو الضابط لأفعاله ومنظمها .كما أن إنسان الطبيعة هو من يمتلك مايرد به عدوان الآخرين عليه .اللأمر الذي أصبح كل إنسان هو المحاسب الوحيد لأفعاله لأنه المنفذ لهذه الأفعال.

وقد أجمل لوك القول :"بأن للحالة الطبيعية قانونا يحكمها وهو القانون الذي يعلم البشرية جمعاء وأن الناس سواسية وهم صنعة الله كلى القدرة صانع حكيم بلا حدود.حياتهم بأمره لا بأمر أحد أو لصالح ملذة أحد .لذلك لايخضع الواحد للآخر .ويفسر ذلك القانون الدنيوي العادل".[2]

فحسب لوك ،تمثل الحالة الطبيعية "حالة الحرية الكاملة"التي يتعين على الأفراد فيما أن ينظموا أفعالهم ويتصرفوا في أملاكهم ،وذويهم بالطريقة التي يرونها مناسبة في إطار ما يربطهم بقوانين الطبيعة ،بدون استئذان أو إعتماد على إرادة شخص آخر"في هذا السياق يتعامل الناس كأشخاص متساويينبين بعضهم البعض لأن السلطة والقضاء محل تبادل ،وحيث لايملك أحد منهما أكثر من الأخر .هذا ولا تعد حالة الطبيعة عند لوك "حالة الإستباحة"كما هي في نظرة هوبز لحالة الطبيعة كحالة حرب ،كما أنها ليست محكومة كما كانت عند هوبز بواسطة يسعون للسيطرة والتحكم في حياة الآخرين ،على عكس حالة الطبيعة عند لوك هي مكان يدرك فيه الأشخاص أنه ليس مباحا لأحد "أن يدمر نفسه ،أو أن يدمر أي كيان أو شيء يمتلكه".[3]

وقد قرر لوك أن الإنسان خيربطبيعتهوأنه متى كان حرا تصرف في حدود الخبر الخاص والعام .غير أن ذلك لايعني أن طبيعة الإنسان لا يتخللها الشر أو النزوع إلى البغي،فحالة

---

[1]جون لوك،تر:ماجد فخري :في الحكم المدني ،اللجنة الدولية لترجمة الروائع(على مولا)،بيروت ،د ط،1959،ص18

[2]فضل الله محمد إسماعيل،سعيد محمد عثمان :مرجع سبق ذكره ،ص77

[3]ستيفن ديلو،تر:ربيع وهبة:مرجع سبق ذكره ،ص189

الطبيعة كما صورها لوك هي حالة وسط بين التصور المفرط في التشاؤم الذي قدمه هوبز وبين التصور الحالم المثالي الذي قدمه جان جاك روسو الذي أشار إلى أن طبيعة الإنسان الأولى هي طبيعة الراحة الكاملة والخير المطلق.[1]

لقد صور لوك ان الحالة الطبيعية للمجتمع بأنها حالة سلام واستقرار وطمئنانية وآمان ،يعمها النوايا الصافية والإعانة المتبادلة ،وبتالي يعيش الأفراد في هذا المجتمع متساويين أحرارا.

2/الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني :

بالرغم من أن الإنسان كان يعيش حياة يعمها السلام والأمان والسعادة ،إلا أنه هذا لايمنع من محاولتهم لبلوغ حياة افضل مما كانو يعيشونها في الأول ،وبذلك يفسر لوك هذا الإنتقال بعدم وجود قوانين تنظم الحياة الطبيعية كذلك عدم وجود سلطة لهذه القوانين ،بالإضافة كذلك من أجل ضمان حقوقهم وممتلكاتهم التي كانوا يتنعون فيها في الحالة الطبيعية ،والتي كان فيها الفرد يحكم نفسه بنفسه ،وبتالي فإذا كان الأمر هكذا فهذا يؤدي إلى الإنحياز إلى المصلحة الشخصية على حساب الأخرين ،ومنه تنعدم العدالة ويزول مبدأ المساواة ،وهذا كان جراء انعدام وجود الوسائل التي تنظم العلاقات بين الأفراد ،ومنه فإذا توفرت هذه الوسائل في الحالة الطبيعية ،فإنه يمكننا القول أنه تم الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى مجتمع مدني ،وهذا يكون برضى الأفراد وقبولهم ،كذلك إن لوك ربطة الإنتقال إلى المجتمع المدني بوجود الدولة والقانون وهذا في ظل حكم القانون الطبيعي فيقول في هذا الصدد:"الحكومة عند لوك هي تلك الهيئة التي تتولى تحقيق الأمن والسلام للمجتمع ،وهي التي تعمل على تحقيق الغايات التي أقيم من أجلهاهذا المجتمعوهي حماية الحقوق الطبيعية للأفراد .كما أن الحكومة تعمل على حماية المجتمع ضد أي اعتداء خارجي ،كما تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد".[2]

والهدف من وجود الدولة عند لوك هو الحماية والدفاع عن حقوق الأفراد مما يتمثل في الحرية والملكيةوتحقيق المساواة بينهم، وبمقابل هذا يتحقق السلم والآمان لهم .

المجتمع المدني وفقا للوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة حكومية بالقدر المشروع على حسم المنازعات فيما بينهم في تفسيرهم لحقوقهم التي اكتسبوها في حالة الطبيعة

---

[1] محمد وقيع الله أحمد :مرجع سبق ذكره،ص166و167

[2] فضل الله محمد إسماعيل:مرجع سبق ذكره،ص33

ولايمكنهم التنازل عنها،وأن تقوم بتلك الأعمال التنفيذية التي تكفل تطبيق مايصل إليه قضاؤها من أحكام وعقاب المخالفين لها ،وذلك بنية احترام حق الملكية الذي هو الغاية الأساسية لقيام المجتمع المدني.[1]

والإنتقال من الحالة الطبيعية عند لوك إلى وضعية العقد الإجتماعي وهذا الأخير الذي لايكون إلا في المجتمع المدني ،فهي تعتبر ما إلا مسألة توليد لمفهوم السلطة السياسية المبنية على شرعية مستمدة من المجتمع المدني ،والسلطة السياسية هنا تبحث عن مشروعيتها من هذا الإنتقال نفسه،أي من نزوع المجموعة البشرية إلى ضمان الأمن والإستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات .إن وضعية العقد الإجتماعي لا تعني سوى إضفاء الصبغة القانونية والسياسية والمؤسساتية على محددات وتجليات الحالة الطبيعية.[2]

2/ العقد الإجتماعي عند جون لوك:

وكما ذكرنا في السابق أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يعيش حياة يعمها السلام والأمان والحرية والمساواة بين الأفراد ،إلا أنهم حاولوا ايجاد حالة افض منها لأن هذه الحالة ينقصها النظام ،ومنه نجد أنهم أخذوا في طريق التعاقد وأنشئو جماعة قائمة على أساس قبول الجميع ، فالغاية من هذا العقد هو وضع سلطة تحكمهم وتضمن لهم حقوقهم وتحمي ممتلكاتهم وتنتشر العدل بينهم ،ومنه فإن هذا العقد يكون بين الأفراد والحاكم ،ومنه يتنازل الأفراد عن حقوقهم له لكن هذا التنازل يكون بشكل جزئ عكس ما جاء بيه هوبز وهو التنازل الكلي المطلق ،لأنه هناك حقوق فطرية تولد مع الإنسان لايمكنه التنازل عليها وهي أصيلة فيه وهي الحق في الحياة والحرية والملكية ،وكان هذا التنازل مقابل إقامة سلطة وظيفتها الحماية والدفاع عن حقوق الجميع ،إذ يقول الدكتور علي عبد المعطي معقبا:"إن الأفراد لا يتنازلون عن هذا القسط من حقوقهم الطبيعية للملك أو السلطان أو الحكومة ،وإنما هم يتنازلون عما تنازلوا عنه للمجتمع بأسره ،ومن ثم يصبح هو المنفذ الأول والموجه الأوحد للقانون."[3]وبتالي فإن غاية لوك من إقامة العقد الإجتماعي هو أن يجعل من المجتمع هو صاحب السلطة والسيادة الكاملة ،لأن السادة في الحقيقة تعود للشعب وحده وهذا ماجعله يشارك سياسيا في تسيير أمور مجتمعه ،كذلك فإن لوك يرى أنه إذا خرج الحاكم عن القوانين

[1]الأزهر ضيف:مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزاير)،العدد33،2018،ص42

[2]الدراجي هشام:مرجع سبق ذكره

[3]فضل الله محمد إسماعيل :مرجع سبق ذكره،ص31

التي ينص عليها العقد ،ولم يقم بالدفاع عن حقوقهم أي عدم قيامه بواجبه ومهمته على أكمل وجهة ،فإن من حق الشعب أن يزعوه ويثوروا ضده،وبالتالي فسخ العقد والرجوع إلى الحالة الطبيعة الفارطة ، لأن الحاكم لاترد إليه السلطة المطلقةولا يتمتع بها ،بل هو أسير ومقيد بكل ماينص عليه العقد "ومن ثمة يحق للشعب أن يثور ضده ،حيث أنه يستخدم القوة بلا شرعية ،وفي هذه الحالة لابد وأن تقابل القوة بالقوة".[1]ويقول أيضا في نفس السياق أن"يمكن عزل السلطة إذا "تمردت"ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي بالأعتداء غلى أملاكالمواطنين وحرياتهم ،من دون وجه الحق ،وهو بفضل العزل المنظم عن طريق الإنتخابات الدورية ، بدلا من العصيان والحرب الاهلية ،ولكن إنجاز لوك الأساس يمكن في تصوره لمجتمع منظم بالتبادل بين البشر ،مجتمع يعيد إنتاج ذاته تلقائيا من دون دولة ،وبهذا التمييز جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها."[2]

ومنه فإن حق الفرد في التمرد والعصيان والثورة ضد صاحب السلطة (الحاكم) حسب لوك ماهو إلا دعوة إلى التعقل والمساواة ،أما بالنسبة للغاية التي يحملها العقد الإجتماعي في طياته هو المحافظة على الملكية ،لأن لوك أعطها أهمية كبيرة وبليغة ،لكنه بوجه الخصوص أولى الاهمية الأكبر للملكية الخاصة لأنه في الحالة الطبيعية كانت الملكية مشتركة بين الجميع ،فكل فرد يتمتع بحقه في العيش وحفظ بقائه .ففي نظره أن الملكية الجماعية لاينظمها ويحميها إلا المجتمع والحكومة ،ومنه فإن المجتمع لا يكون إلا لحماية الملكية الفردية والحقوق الطبيعية الأخرى التي سبقت وجودها المجتمعات المدنية والسياسية "إن حق الملكية حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحياز أو القانون الوضعي وليس حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارتهولاتصبح الحياة حقا إلا إذا استلزمت العمل .على أن حق الملكية خاضع لشرطيين الأول أن المالك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك والثاني أن يدع للآخرين مايكفيهم.[3]وبتالي فإن المبدأ الرئيسي لإتفاق الناس فيما بينهم هو من أجل ضمان حقوقهم وممتلكاتهم ،ومنه يبقى الحق مصانا ومتكاملا.

---

[1]فضل الله محمد إسماعيل :مرجع سبق ذكره ،ص38

[2]الأزهر ضيف:مرجع سبق ذكره ،ص43

[3]نعموى مسعود:التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو ،تحت إشراف الدكتورة فريدة غيوةخيرش،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،2009/2008،ص25

وكما نجد أن لوك كان يرفض السيادة المطلقة للحاكم ،عكس هوبز وجعلها ملكا للشعب لأن الشعب هو الذي يقيم المجتمع "فالسيادة إذا هي سيادة الشعب ،مادام أن هؤلاء هم الذين أقاموا المجتمع المدني عن طريق العقد الإجتماعي والسلطة أيضا مستمدة من الشعب وكذلك لا قوة عظمى إلا قوة المجتمع".[1]

كما ذهب لوك إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه ضمان حقوق الإنسان والتصدي لكل إنتهاك تواجهه ،إن هذا النظام من وجهة نظر لوط قائم على ثلاث سلطات وهما السلطة التنفيذية والسلطة التشريعيةوالسلطة القضائية وأن النظام الأصح استخامه والأدق هو ،ظام الفصل بين السلطات ،فالسلطة التشريعية حلت محل سلطة الفرد في حياة الفطرة وتتمثل في اتخاذ القرارات التي تحمي الأفرادمع غيره من الأفراد،أما السلطة التنفيذية وهي الحكومة وهي التي تقوم بتطبيق القوانين ،أما القضائية لإ،ي تابعة للسلطة التنفيذية"أرجع لوك ضرورة الفصل بين السلطات على ألا تحاول إحدى السلطات التدخل في شئون الأخرى وإلا إنعدمت المساواة وغشيت الحرية وشاعت الفوضى وعم الظلم."[2]

إلا أن السلطة التشريعية ليست مطلقة اليدين ،بل تحدها الحقوق الطبيعية "فالسلطة في مبدئها هي سلطة الحرية وهذه الحرية هي حرية لبلوغ السعادة ،حرية لبلوغ السعادة بطريق العقل"وهكذا كل سلطة كيما تكون سياسية يجب أن تكون عادلة أولا ".[3]

ومنه فإن السلطة التشريعية حسب لوك هي السلطة العلياقي المجتمع لأن الهدف منها هو الحماية والمجافظة على المجتمع وهذا يكون من خلال سن القوانين.

[1] فضل الله محمد إسماعيل :مرجع سبق ذكره،ً32
[2] فضل الله محمد إسماعيل ،سعيد محمد عتمان:مرجع سبق ذكره،ص88
[3] جان توشام،تر:ناجي الدرواشة : مرجع سبق ذكره ،ص510

الفصل الثالث:فلسفة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو.

المبحث الأول : من الطبيعة إلى التعاقد.

قبل أن نتطرق إلى فلسفة روحو حول الحالة الطبيعية التي كان يعيش فيها ،ومن ثم الإنتقال إلى المجتمع المدني وماهي الأسباب التي ادت بلإنسان إلى الإنتقال إل المجتمع المدني ،يجب علينا في الأول ذكر الحياة الإجتماعية التي عاشها روسو في فتة بلوغه وأثرها على فكرهوعلاقتها بفكرة حقوق الإنسان، جان جاك روسو هو فيلسوف فرنسي حديث (1778/1712م)،شهد حياة يعمها التشرد والتعاسة والشقاء و المعاناة ،كذلك واجهة الكثير من المشاكل والصعوبات ،بالإضافة إلى أنه ضاق شتى أنواع التعاشة والفقر والظلم وعدم الإستقرار ، كما أنه كان ينتقل من مكان إلى آخر يبحث عما يأويه ،ضف على ذلك أنه إشتغل خادما في البيوت لكي يضمن معيشته فنال من هذه المهنة الذل والجوع،ومنه فإنه يمكننا القول أن كل هذه الأسباب ساعدت روسو في حب التغير للأحسن والأفضل والأرقى لمجتمعه ،لصد كل أنواع الظلم والقر والفقر والإستبداد ، أيضا كان يسعى إلى أستراج الكرامه الإنسانية والرفع من قيمة وشأن الإنسان .كما أنه إهتم بالمعرفة إهتماما بليغا ،حيث كان محبا للمطالعة ."عاش روسو مريضا فقد أثر هذا المرض على حياته النفسية لأنه لم يعرف طعم الامرة ولدت ضعيفا وقد دفعت والدتي حياتها ثمن ولادتي ،هذه الولادة كانت أولى مصائبي".[1]ومنه فإن روسو قد عاش وحيدا ،بلإضافة إلى أنهرغم عمره الصغير لكنه أرغم من طرف أبوه على قراءة الكتب والقصص الفلسفية ،كما أنه كان يدرس في مدرسة داخلية مما أدى به إلى الهروب منها بسبب الظلم والعقاب ،وبمعنى خر يمكننا القول أن حياه روسو كانت مليئة بالتجارب ،وذلك من خلال ماعاشه وشهده في حياته ،كما أنه إعتمد على تثقيف نفسه لأنه لم يتلقي دراسة محددةولا مدرسة محددة ،كما أنه عاش يتيما قضى طفولته ضائعا ،ومنه فإن هذه العوامل أدت بروسو إلى تاليف وكتابة مجموعة من الكتب ،منها الإعترافات الذي يعتبر أهم كتاب من الكتب التي ألفها روسو ،وفيه قد إعترف فيه روسو عن كامل الظروف التي عاشها سواء اجتماعية أم سياسية والتي كانت سائدة في المجتمع الفرنسي آن ذاك الوقت ،ويوضح روسو أن هذا الفساد في الحكم المستبد هو الذي يؤدي إالى الفوضى وإنعدام الأمن والإستقرار،لأنه في ذلك الوقت كان نظام الحكم قائم على الحق الإلهي والذي يرفضه روسو "فإلى جانب نقده لنظام الحكم الفرنسي الملكي الإستبدادي

[1]مهدي محفوظ:مرجع سبق ذكره ،ص142

القائم على نظرية الحق الإلهي في الحكم ،فقد كان يطالب بإقرار حريات الإنسان الطبيعية وبالقضاء على الفساد والإنقسام الطبقي".[1]

كذلك فإن الظروف السياسية والإجتماعية التي عاشها روسو والتي تميزت بطابع القسوة ،متمثلة في انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته ،وهذا ماجعلة يحرص على متابة كتابه أصل التفاوت بين الناس عام(1755)،ومن خلاله حاول روسو البحث عن انعدام المساواة بين الناس وهذا بالرجوع للحالة الطبيعية ،لأن الحالة الطبيعية هي التي يتمتع بها الأفراد بالمساواة فيما بينهم ،لكن هذا يعني البقاء على هذه الحالة بل فقط وضع توازن بين الحلة الطبيعية والحالة الإجتماعية "في كتاب الخطاب حول أصل التفاوت بين البشر وفي أسسه (المسمى الخطاب الثاني ،والمكتوب عام 1754)،يتصور روسو ثلاث حالات :

1/الحال الطبيعية التي يسميها التفاوت المحدود المسمى "تفاوتا طبيعيا أو فيزيائيا".

2/إرادة حال إجتماعية يسميها ابتداع الملكية وانطلاقا منها تطوير "التفاوت الأخلاقي أو السياسي"،وحرب كل فرد ضد الآخر.

3/وحال إجتماعية مستقرة حيث يشرع القانون قوة الملاك.[2]

فإن الناس في حياتهم عاشو حالة طبيعية ،قئمة على المحبة والتعاون فيما بينهم حت تطورت حياتهم وأزدهرت ،ومنه ينتشر حب التملك بينهم والخلافات وهذا ماينتح اللامساواة بينهم وحب الذات والأنانية ،وهذا يخلف حالة فوضى وعدم الإستقرار"،وفي هذا الكتاب صرح روسو بأنه لا يفترض وجود الحال الطبيعية فعلا،وإنما يستحسن حالا من الهمجية بين الحال الطبيعية والحال الإجتماعية ،يحافظ الناس بها على البساطة ومنافع الطبيعة ،ويظهر من تعليقات روسو على متن الكتاب أنه لا يريد رجوع المجتمع الفاسد الحاضر إلى الحال الطبيعية ،وإنما يعد المجتمع أملا لا مفر منه مع فساده ،وهو يعلل هذا الفسادبالتفاوت بين أفراد المجتمع في المعاملات والحقوق،فيتغنى بالإنسان الطبيعي الطاهر ،ويقول بتلك الحال المتوسطة حيث تسود المساواة ".[3]

ومنه فإن روسو إهتم في هذا الكتاب بالمساواة ورفضه للامساواة،كما أنه اهتم أيضا بطبقة الرق،ودافع على حقوق الإنسان معتقدا أن غاية وهدف كل نظام سياسي إجتماعي هو ضمان والدفاع حقوق الأفراد،وأن سيادة راجعة للشعب وحده وهو صاحبها ،لذلك فإن أفكار

---

[1] مهدي محفوظ:مرجع سبق ذكره ،ص144

[2] فيليب كوركوف،تر:على نجيب إبراهيم:كبار المفكرين في السياسة،دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان،د ط،2014،ص35

[3] جان جاك روسو:ترجمة عادل زعيترة،أصل التفاوت بين الناس ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،مصرد ط،2012،ص8

روسو كان لها الاثر البليغ في قيامة الثورة الفرنسية كذلك الثورة الأمريكية ،لأن مكان يسعى إليه روسو من خلال كتاباته ويهدف إلى تحقيقه هو الحرية والمساواة بين الأفراد "بالمقابل ،يتناول روسو من جديد في كتاب العقد الإجتماعي (1762)التقسيم الثنائي بين الحال الطبيعية (رابطا الحرية الطبيعية وأشكال التفاوت الطبيعي)و"الميثاق الإجتماعي".يرجع هذا الميثاق في آن واحد ،إلى عقد إرادي وإلى شكل من الضرورة ،لأن روسو يكتب قائلا :"أفترض أن البشر الواصلين إلى هذه النقطة حيث تسيطر المصائب التي تضر احتفاظهم بالحال الطبيعية من خلال مقاومتها على القوى التي يستطيع كل فرد أن يستخدمها كي يحتفظ بنفسه داخل هذه الحال".[1]

فالهدف الذي يسعى إليه روسو من كتابه العقد الإجتماعي هو تحقيق الحرية في الحاله الإجتماعية والحفاظ عليها ،وتجاوز التفاوت بين الأفراد وبتالي تكون المساواة الأخلاقية وبين الناس ومنه يكون الجميع متساويين بالحق .أما فيما يخص كتابه إميل والتربيه والذي تقريبا ظهر في فترة صور كتابه العقد الإجتماعي،سنة 1762والعامل الذي جعله يكتب هذا الكتاب هو إرتكابه لخطئ الكبير وهو تخليه عن أولاده وذلك بعدم تربيتهم ووضعهم في دار الأيتام ،ومنه تظهر لناشخصية الفيلسوف الإجتماعي إلى الفيلسوف التربوي ،حيث كان له الأثر الكبير في مجال التربية وفي كتابه هذا قد تحدث عن أهم المراحل التربوية التي يمر بيها الفرد من طفولته إلى رشده :"والتربية تأتينا أما من الطبيعة أو من الناس ،أو من الأشياء .فنمو وظائفنا وجوارحنا الداخلى ذلكم هو تربية الطبيعة ،وما تتعلم من الأفادة من ذلك النمو ،ذلكم هو تربية الناس ،وما نكتسبه بخبرتنا عن الأشياء التي تتأثر بها،فذلكم هو تربية الأشياء".[2] كان هدف روسو من التربية هو المحافظة على الإنسان خاصة في الحالة الطبيعية،لأن الوظيفة التي تحملها التربية هي تعليم الفرد العديد من الأشياء ،خاصة القوات العقلية.

يعتبر مؤلفه الإعترافات أهم كتبه التي ألفها في حياته ،حيث نجده قد ذكر فيها الأخطاء التي إرتكبها طيلة حياته،حيث نجده كان صريحا جدا لإعترافاته بالسرقة وأنه كان منحرفا ،بالإضافة إلى أنه صرح أيضا على الشخصيات التي أثرت فيه ،وبتالي يتضح لنا أن هدف روسو من هذا الكتاب هو ترك للناس تجاربه خاصة في مجال التربية والنشأة.

---

[1] فيليب كوركوف:تر:علي نجيب إبراهيم:مرجع سبق ذكره ،ص ص35و36

[2] جان جاك روسو:تر:نظمي لوقا ،إميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد ،تقديم الأستاذ أحمد زكي محمد ،الشركة العربية للطباعة ،القاهرة،د ط،ص26

إن ماكتن يسعى إليه روسو هو إعطاء قيمة أكبر للإنسان ورد إعتباره وذلك من خلال حماية حقوقه وحرياته وضمانها ،بتالي فإن رؤاه بإن حياة الإنسان تتدمر ويعمها الفساد بسبب الترف وكثرة الثراء وإنتشار الأنانية وحب الذات ،ومنه فإن الهدف الذي يود روسو تحقيقه هو إسعلد الإنسان وتخليصه من كل المشاكل التي صادفته من إنحطاط وظلم وغستبداد ومنه التدهور في معيشته .

1/الحالة الطبيعية عند روسو:

لقد إختلف الوصف للحالة الطبيعية حول الفلاسفة ،إذ أن هوبز قد وصفها بأنها حالة حرب وصراع وفوضى اي حالة حرب الكل ضد الكل،لكن جون لوك لقد إختلف مع هوبز في وصفها لأن الحالة الطبيعية تتميز بالحرية والمسلواة ،أما روسو فقدرأى أن الحالة الطبيعية أكثر تعيقدا مما فسره هوبز ولوك ،لأنها حالة سعادة وهناء للأفراد ومنه فهي تمثل أحسن حالة عاشها الإنسان في حياته كلها ،حيث إعتقد ان حالة الفطرة هي أفضل حالة يجب أن يعيشها الإنسان ،كون الفطرة هي الأساس الذي يرتكز فيه المجتمع يتسلوى فيها الجميع "وأن حال الفطرة يتسم بالحرية والمسلواة والسعادة والهناء لبني البشر،...الفطرة يجب أن تكون هي قاعدة الإنسان في المجتمع"[1]،فكل فرد غايته هو خدمة نفسه بنفسه وكل منهم راض بمعيشته.لا يمكن تعريف الإنسان أكثر من أنه حيوان عاقل ولا يستطيع المرء ان يقول في البداية إلا أنه حيوان مثل الحيوانات الأخرى ،فهو يتجول في الغابات باحثا عن الغذاء ،ويحاول أن يحفظ وجوده ، لكنه ليس حيوانا شرها عدوانيا بطبيعته بالنسبة لكل عضو آخر من أعضاء نوعه كما يذهب هوبز".[2]ومنه فإن روسو وصف الحالة الطبيعية للإنسان بأنها حالة يعيش فيها الإنسان بعزلة عن غيره هدف الوحيد هوتلبية حاجيات الضرورية حت أنه لايهدف لإقامه أي علاقة مع الغير ولا حتى معرفتهم وبتالي تنعدم الصراعات ووالأنانة بينهم وحتى الحقد على بعضهم ،فهو يبحث إلا على مايفيده فقط "لقد كان يكفي نفسه بنفسه"،وليس له إلا "العواطف والمدارك التي تتطلبها حالة الطبيعية" هذه ،ولم يكن ينظر إلا إلى"ما يظنه مفيدا له".[3] أي أن الإنسن البدائي كان يسير وراء رغباته الضرورية لحفظ بقائه فقط كما أن روسو يعتقد أن هناك عاطفيتن إثنين تتحكما في الأنسان الأول :الأولى تتمثل

---

[1]فضل الله محمد أحمد كمرجع سبق ذكره ،ص81و82

[2]ليوشتراوس وجوزيف كرويسي،تر:محمود سيد أحمد :تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هايدغر ج2،مراجعة إمام عبد الفتاح إمام ،الطبعة1،المجلس الأعلى للثقافة،مصر القاهرة،2005،ص143

[3]محتار عريب :الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيواتيقا ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،طبعة1،2009،ص156

في أن الخيرات الوحيدة التي يعرفها في العالم هي الطعام والأنثى والراحة أما الشرور الوحيدة التي يخشاها فهي الجوع والألم والثانية تتمثل في القابلية إلى العطف والرحمة،من جهة والكره الفطري لرؤية أبناء جنسه يتألمون .من جهة أخرى[1] وهذا دال على أنه كائنا قابلا للتطور والكمال"فان الإنسان المعني بهذا الفهم هو إنسان العالم الذي يمتلك صفة الكمال ،أو بالأحرى الكائن الذي يكون قابلا للكمال أي له استعداد على تحسين أوضاعه"[2]،

وبتالي فإن غياب العلاقات الإجتماعية بين الأفراد في الحالة الطبيعية ،أو أي شكل من الأشكال من إرتباطهم ،ومنه فإن كل فرد لايحمل أي شعورا بالحقد أو الأنانية تجاه الغير لأن الحالة الطبيعية تبعد الأفراد عن كل الحروب والصراعات والقضاء عن كل الشرور والنزاعات الموجودة في النفوس"أن الإنسان كان متوحدا في الغاب ،لا يعرف أهله ،ولعله لم يكن يعرف أولاده ،لأا لغة له،ولا صناعة ولافضيلة،ولا رذيلة ،من حيث إنه لم يكن له مع أفراد أنواعه أية علاقة يمكن أن تصير علاقة خلقية".[3]

إذا فالحالة الطبيعية حسب روسو هي حالة سعادة وهناء ،لأن الإنسان مهما كان شريرا فهو يحمل بداخله صفات حسنة وطيبة ،أساسهاالخير والكمال و السلام ومنبعها الحرية والمساواة ،خلاف ماكان في المجتمع المدني الذي كان مصدرا للشرور والظلم والقهر والإستبداد فحالة الطبيعية هي الحالة الخيرة والهنية للإنسان.

وفي ظل هذا السياق وفي حديثنا عن الحالة الطبيعية من وجهة نظر روسو وفي وصفه للحالة الطبيعةبأنها الحالة الخيرة للإنسان حيث يكون الإنسان سعيدا وهنيئا فيها يتمتع بالسلم والأمان لأنه وأن للإنسان في هذه المرحلة يمتلك حقوق طبيعة يتمتع بها منذ ولادته ،وتمثل إنسانيته،ولايمكنه العيش من دونها،ولا التنازل عليها ،فتنازله عليها هو بمثابة تنازله على إنسانيته ،ويتمثلان هذين الحقين في أساس أو مرتكز للحق الطبيعي وهما الحرية والمساواة.

أولا: الحرية.

تعتبر الحرية من الحقوق الإنسانية المهمة التي لايمكنه العيش من دونها،ولا التنازل عليها فهو يمتلكها منذ ولادته ،فهي فطرية لأن الإنسان يولد مزودا بها.لذلك يتضح أن مفهوم

---

[1]مختار عريب :مرجع سبق ذكره،ص156

[2]زيان محمد :قيم المواطنه في الفكر السياسي الحديث والمعاصر(جان جاك روسو أنموذجا)،إشراف:صايم عبد الحكيم،أطروحة لنيل شهادة الدكتورة،جامعة وهران2،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،تخصص فلسفة،2019/2018،ص239

[3]يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة مصر،2012،ص213

الحرية من أكثر المفاهيم الأكثر رواجا وشيوعا في المجتمعات بخصوص لدى الفلاسفة والمفكرين خلال تطورات العصر ،ومن خلال التعريفات التي عرفتها الحرية في المعاجم الفلسفية "يطلق مذهب الحرية على القول بوجوب احترام استقلال الأفراد،أو القول بوجوب الثقة بما ينشأه عن نظام الحرية من النتائج المسعدة،وجملة القول أن أنصار مذهب الحرية يدعون إلى تنمية الحريات الفردية ،أو إلى تحديد سيطرة الدولة ،ولكن تحديد سلطة الدولة لاتضمن حرية الفرد دائما ،من الإنقياد لسلطان غيرها من الجماعات ،أو الهيئات التي تحول دون تمتعه بحريته"[1].كما أن تعرف الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللوم وكون الشعب أوالرجل "[2]؛ ومنه نلحظ أن مفاهيم الحرية قد تعددت وتنوعت وأخذت معاني كثيرة .

بالإضافة فإن هذا المفهوم قد شهد تطورا كبيرا وعلى وجه الخصوص في العصر الحديث ،لأن في هذا العصر قد عرف إهتمام بليغ وكبير في مجال حقوق الإنسان ،وهذا الأخير هو الآخربدوره قد أعطى قيمة كبرى للتمتع الأفراد بحق الحرية،كذلك فهذا المفهوم قد شهد إهتمام واضح من الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو ،وهذا يتضح لنا متجليا فيما مقدمته في كتابه العقد الإجتماعي يولج الإنسان حرا ،فالحرية حسب روسو تولد مع الإنسان فهي أصيلة فيه ولايمكنه التنازل عنها ،كونها تعتبر جزء لا يتجزء منه ،وأن أي شكل من أشكال الإنتهاك لها والإستبداد يبعارض مع الطبيعة البشرية،وأن التخلي عليها يعتبر بمثابة التجرد من صفته الإنسانية ،ومنه تنازله عن حقوقه وواجباته الإنسانية"وتنزل الإنسان عن حريته يعني تنزلا عن صفة الإنسان فيه نوتنزلا عن الحقوق الإنسانية ،وعن واجباتها أيضا ولا تعويض يمكن لمن يتنزل عن كل شيء،وتنزل كذا يناقض طبيعة الإنسان ،نزع كل حرية من إرادة الإنسان هو نزع كل أدب من أعماله"،[3]ومنه يتضح أن الحرية ميزة يتميز بها الإنسان عن بقية الكائنات ،بغض النظر عن ميزة العقل التي تفصل بين الإنسان والحيوان ،أكد روسو في كتابه العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية على الحرية وأولى لها أهمية كبيرة ،لأنه عندما يتنازل الأفراد عن حقوقهم من خلال العقد لن يتنازلو عن الحرية ،ذلك لأن الحرية تعتبر المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه العقد الإجتماعي عنده،بل الإمساك بيها والمحافظة عليها أكثر من قبل "وهذه الحرية العامة هي نتيجة طبيعة الإنسان ،وقانون الإنسان الأول هو أن تعنىببقائه الخاص ،وواجبه تجاه نفسه هو أول مايحرص عليه،وهو إذا ما بلغ سن الرشد أصبح سيد

[1]جميل صليبا :مرجع سبق ذكره،ص466

[2]شوقي ضيف مشرف المجمع ،وآخرون :المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،الطبعة 4،القاهرة مصر،1325ه/2004م،ص165

[3]جان جاك روسو ،تر:عادل زعيتر:العقد الإجتماعي ،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة،د ط،القاهرة مصر،2012،ص32

نفسه ،لما يكون بذلك حكما في وسائله الخاصة".[1] إذا من خلال هذا فإننا نلحظ أن الإنسان دائما يبحث عن الأفضل له ويسعى دائما إلى حفظ بقائه وإستمراره في الوجود،وهذا كله يتحقق مقابل محافظته وضمانه لحريته الطبيعية،فإن الإنسان في حد ذاته لا يمكن السيطرة عليه لأنه دائما يكون حرا فيما يفعله وفي تصرفاته كون أن كل مايتمع به الإنسان من شرف وقيم مرتبط بحريته ،لأن روسو رأى أنها أهم مايجعل الإنسان يشعر بالسعادة والهناء ،ومنه فإذا تتمتع بها فهذا يغرس في الإنسان ثقة كبيرة في نفسه تدفعه دائما إلى فعل الأفضل"الإحتفاظ على الحرية في الحال الإجتماعية (إيجاد شكل من الجمعية التي تدافع عن الشخص ،وعن ممتلكات كل المنتسبين إليها ويحميهم من كل القوة المشتركة ،ومن خلالها كل فرد يتوحد مع الجميع دون أن يخضع مع ذلك إلا لنفسه ،وهكذا يبقى حرا كما من قبل ".[2]

كذلك فالحرية أيضا عند روسو مرتبطة بالأخلاق ،كون هذه الأخيرة هي ميزة في الإنسان هو الذي يضعها في ذاته ،كذلك فإن روسو يسعى من خلال الحرية في العقد الإجتماعي والمحافظة عليها ،هو للحد من التفاوت بين الناس ،كذلك فهو ربطها بالتربية ومايتعلق بتربية الأطفال ،بمعنى ترك الأطفال ينشؤون أحرارا ولا نكبل حريتهم ،وهذا مأكده دائما أن الإنسان يولد حرا وهو مايعم في الحتلة الطبيعية ،كون الحرية في التربية هي أن يفعل الإنسان مايشاء والقيام بالعديد من التصرفات التي يريدها ،وهي تمثل عنده حق طبيعي"فلنترك للطفولة ممارسة الحرية الطبيعية ،تلك الحرية التي تبعد الأطفال ولو إلى حين على الرذائل التي نصاب بها حتما تحت نير العبودية ".[3]وبتالي فإن حق الحرية أمر ضروري في حياة الأفراد فهي حق طبيعي يتمتع به ويمارسه دون مصادفة أي انتهاك أو شابهه من هذا ،إن روسو يؤكد على الحرية كحق طبيعي يولد مع كل إنسان خاصة عند الأطفال ،ومنه فإنه لايستطيع لأحد التنازل عليها أو يبيعها أو حتى التخلي عن أبنائه لأن هؤلاء الأولاد ولدو أحرارا مثلهم مثل أوليائهم "إذا ما استطاع كل واحدا أن يبيع نفسه فإنه لا يقدر على بيع أولاده ،فهؤلاء الأولاد يولدون أناسا وأحرار ،وتكون حريتهم خاصة بهم ،فلا يستطيع أحد غيرهم أن يتصرف فيها "،[4] فإذا كان للآباء حرية يتمتعون بها فالأولاد كذلك لديهم حرية

---

[1]جان جاك روسو تر:عادل زعيتر:مرجع سبق ذكره،ص25
[2]فيليب كوركوف:تر:علي نجيب إبراهيم:مرجع سبق ذكره،ص36
[3]جان جاك روسو ،تر:نظمي لوقا:مرجع سبق ذكره ،ص91
[4]جان جاك روسو ،تر:عادل زعيتر :مرجع سبق ذكره ،ص32

يجب أن يتمتعوا بها ،ومنه فإن الحرية تشتمل للكثير من المجالات بمعنى العديد من الحريات المتمثله في حرية التفكير ،حرية الرأي والتعبير .

ثانيا:المساواة.

أما فيما يتعلق بالمساواة فهي تقتضي نفس مجال الحرية ،لأنه ماكانت الحرية حق من حقوق الأفراد يتمتع بها ،كذلك المساواة حق طبيعي يتمتع بها الأفراد كلهم ،تنتمي لهذه الحقوق الطبيعية التي تعتبر أصيلة عند الإنسان ،ومنه لايمكن التخلي عنها كون أن الإنسان ولد حرا بتالي يكون متساوي مع غيره لأن الإنسان إجتماعي بطبعه ،إذا فكلا من الحرية والمساواة يستلزمان الوجود في حياة كل فرد طيلة حياتهوبالخصوص في مجال الحقوق السياسية ،غير أن المساواة من وجهة نظر روسو تكون مرتبة في حدود القانون وبموجبه ،ومنه فمن وظيفة الدولة نشر هذه المساواة بين الأفراد"ويضمن العقد الإجتماعي ،بأن واحد المساواة ،لأن لكل الشركاء حقوق متساوية داخل المجموعةكما يضمن الحرية التي تتعلق ،حسب رأي روسو بالمساواة"،[1]

ومنه فإن المحافظة عل هذين الحقين الذين بمثابة جزء لا يتجزء في حياة الأفراد ،وكذلك كونهم أصيلين في حياتهم ،من وجهة نظر روسو فهم ولدو معه منذ ولادته ،فالإنسان منذ ولادته يسعى إلى حمايتهم والمحافظة عليهم لأنه بطبيعته لايستطيع العيش بدونهم،إذ أننا نجد روسو يسعى دائما للمحافظة عليهم ،وهذا لايكون إلا من خلال إقامة الدولة ،والتي هي وظيفتها وغايتها تحمي هذه الحقوق (الحرية والمساواة)،للجميع فإن روسو دائما يؤكد على فكرة المساواة ويدحض فكرة اللامساواة رافضا لها ،,هذا ماشهدته الحالة الإجتماعية عند ظهور الملكية ،والتي هي الأخرى ساعدت في أنتشار اللامساواة بين أفراد المجتمع .إلا أن روسو قد سعى جاهدا إلى القضاء عليها والتأكيد على مبدأ المساواة ،فإن المساواة أمام القانون تتضمن الحقوق والواجبات ،التي تكون ملزمة على الفرد بالقيام بها كذلك فهي حقوق تولد معه ،فهي حقوق طبيعيا وهذا ماأخذ روسو في تأكيده كون أن الحرية والمساواة حقان طبيعيان للأفراد ،لأن المساواة تقضي على الفروقات الفردية بين أفراد المجتمع ،بتالي فهي تساعدهم على التعاون وافتحاد فيما بيهم ومنه إنشاء علاقات إجتماعية قائمة على الحرية والمساواة بين الأفراد جميعا.

ثانيا :الحالة الإجتماعية وظهور اللامساواة .

[1]جان توشار،تر علي مقلد:مرجع سبق ذكره،ص336

ينطلق روسو في فلسفته الإجتماعية من الحالة الأولى التي عاشها الإنسان ووالتي كان يعمها الأمن الإستقرار والطمأنينةوالمحبة والسعادة بين أفراد المجتمع،لكن عندما يبدأ الإنسان في حاجة الغير في تلبية حاجياته وجمع مؤونة عيشه وها يكون بمساعدة الغير ،ومع التطورات التي حدثت خاصة في الجال الإقتصادي والإجتماعي في الحياة الطبيعية للإنسان وتطور الحياة وظهور المدينة،ومنه بدأت المساوئ تظهر وتنتشر في الحياةوبتالي إختفاء المساواة وتظهر محلها اللامساواة بين الجميع ،وهذه الأخيرة التي كانت السبب في بروز الملكية ،التي قامت بالتفرقي بين غني وفقير وحطمت الحياة التي كان يعمها السلام الهناء والسعادة لشعبها،"وهكذا كان أصل المجتمع ،والقوانين التي وهبت للمستضعفين أعلالا جديدة،وللأغنياءقوى جديدة.وأرست إلى الأبد قانون الملكية الخاصة ،وإنعدام المساواة ،و حولت الإغتصاب الحاذق إلى للحقوق غلى حق مبرم ،ومن أجل أرباح طموحة جشعة ،بات جميع النشر من الأن لإصاعدا خاضعين للعمل،والعبودية،والشقاء."[1]

يعتقد روسو أنه ما إن بدأ شخص يملك أرضا أصبح يقول هذا ملكي حتى زرعت في نفوسهم الرغبة في التملك التي تفرق بينهم،وهذا بسبب الطمع والأنانية وحب الذات والرغبة في إمتلاك أكثر من الآخر ،ومنه فإن فكرة الملكية جلبت البؤس والشقاء والحزن في حياة الأفراد وبتالي نشوء الصراعات الخلافت فيما بينهم ومنه يصبح كل فرد يبحث عن مصلحته ومنفعته الشخصية ،وهذا ماينتج لنا اضمحلال المساواةوانتشار اللامساواة ،ومنه انتشار الطمعوالعدوة بينهم ومنه فإن الإنسان هنا يفقد أغلى مايملك وهو حريته الطبيعية فيصبح عبدا بسبب ضعفهلمن هو أكبر منه قوة محافظا على بقائه ،لقوله "إن تكوين جميع الشرور كان أولى نتائج التملك"[2]،وهذا يعنى أن الملكية أدت إلى ظهر الطبقية والعبودية وحب الذات والأنانية،فعم القبح والإنحطاط الأخلاقي ومنه فإن الملكية من وجهة نظر روسو هي مصر فساد المجتمع ،ومنه انتشار اللامساواة.

إذا فإن التطور الذي حدث هو السبب في ظهور الملكية والتي هي الأخرى كان لها الدور الكبير في نشر العدوة والأنانية فيما بينهم وإنقسام المجتمع إلى طبقة الملاك وغير المالكين ،وعلى هذا الأساس يكون التطور الإقتصادي والإجتماعي هو السبب في هذا الفساد الذي عم على المجتمع ،وإظهار الشرور ويعتبر روسو أن الإنسان هو منبع المصائب التي تحدث

---

[1] ستفن ديلو ،تر: ربيع وهبة،مرجع سبق ذكره،ص227

[2] مختار عريب :مرجع سبق ذكره،ص159

لديه وهي من صنعه وه من صنعها "فكيف يمكنني أن أنعم النظر في المساواة التي وضعتها الطبيعة بين الناس وفي التفاوت الذي أقاموه،من غير أن أفكر في الحكمة البالغة التي مزجت بها تلك وهذا مزجا موفقا في هذه الدولة ،فيسعيان من أقرب الطرق إلى القانون الطبيعي"[1]،ومنه نلحظ أن جميع الحقوق الطبيعية التي كان يتمتع بها الإنسان في الحالة الطبيعية قد فقدها في الحالة الإجتماعية ،وهذا كان بسبب التفاوت الذي أقاموه ،وخلاف هذا فإن هذا التفاوت لم يشده الإنسان في حياته لأن مبدأ المساواة كان يعم في الحياة الإنسانية ،ونه فإن روسو قد قدم لنا نوعين من التفاوت فهناك تفاوت طبيعي فيزيائي وهو معطى للبشر بصورة طبيعية ،اما مايخص التفاوت الأخلاقي أو السياسي المرتبط بين الناس وعلاقاتهم الإجتماعية السائدة ،ومنه ينجم لدينا التفاوت الطبقي في المجتمع المتمثل في طبقة الفقراء والذي يجعلها تواجة الماشكل والصعوبات ،وبتالي سلب حقوقهم وطبقة أغنياء يذهجم قوة وسلطة"أتصور وجود نوعين من التفاوت في الجنس البشري ،فالنوع الأول وهو ما ادعوه الطبيعي أو الفيزيوي لأنه من وضع الطبيعة،ويقوم على إختلاف الأعمار والصحة وقوى البدن وصفات النفس أو الروح ،والنوع الثاني هو مايمكن أن أدعوه التفاوت الأدبي أو السياسي لتوقفهن على ضرب من العهد ولقيامهأو للإذن فيه على الأقل بتراضي الناس ،ويتألف هذا النوع من مختلف الإمتيازات التي يتمتع بها بعضهم إجحافا بالأخرين".[2]

صحيح أن الحالة الأولى هي حالة حسنة وجيدة ،لكنه مع التطورات التي طرأت على المجتمعات والعصوروزيادة عدد السكان وظهور العمل والحاجة إلى الغير وظهور الملكية ؛إذا فإن هذا كله يعتبر بمثابة عامل رئيسي في إنتشار المساوئ والظلمات والتعاسة ونشوب الصراعات والنزاعات بين الأفراد ،ومنه انعدام الأمن والإستقرار والسعادة ولكي يحفظ الإنسان بقائه ووجوده واسترجاع الأمن الإستقرار كان عليه بالضرورة الأنتقال للمجتمع المدني الذي يقوم على مرتكز أساسي وهو العقد الأجتماعي ،وهذا لكي يبلغوا حياة أفضل من ما كانو يعيشون في الحالة الطبيعية ،لأن الغنسان هدفة وغايته الوجوة دائما هي تحقيق ما هوأفضل وأحسن حال له ،وحفظ بقائه ووجوده.

ثالثا : العقد الإجتماعي عند روسو.

[1] جان جاك روسو،تر:عادل زعيتر:مرجع سبق ذكره ،ص14

[2] نفس المرجع ،ص29

جاءت نظريته في العقد الإجتماعي كمحاولة رد فعل على الحق الإلهي ؛في القرن18وتطورت على يد الفيلسوف جان جاك روسو ،فإن نظريته كانت مختلفة عن كل من هوبز ولوك،فهو جاء بالعقد الإجتماعي بسبب الحكم الفرنسي الضالم المستبد في تلك الفترة ،والذي كان قائما على الحق الإلهي المطلق وهو رافضا له ؛ساعيا إلى القضاء على الظلم والإستبداد والقهر والفاسد والحد من الطبقة بين الأفراد والإعتراف بحريتهم .

فمن تحليل روسو للحالة الطبيعية للإنسان والتي كانت تعمها أوضاع من صنع الإنسان بنفسه ؛لذلك رأى روسو ضرورة مغادرة هذه الحال الإجتماعية إلى حال المدينة وإسترجاع الحقوق المنتهكة وإقامة مجتمع يعمه النظام والمساواة .ومنه فإن هذا التأسيس يكون بإبرام عقد اجتماعي بين أفراد ،وهذا العقد لا يأخذ ولا يكسب الفرد من القوة ، بل لديه غاية يسعى إلى تحقيقها تتمثل في حياة يعمها الحرية والمساواة فيما بينهم وبتالي حياة أفضل."يشكل العقد الإجتماعي بالنسبة لروسو مايجب لن أن يكون وليس ماهو موجود بالفعل ،ومنظما مثاليا أكثر من وجه تاريخي ،وهو يعبر عن الرؤية التي كونها روسو عن الشرعية (فلنعترف غذا بأن القوة لا تصنع الحق ،وأننا لا نجبر إلا على طاعة القوى الشرعية)[1].ومنه إن العقد الإجتماعي عند روسو هو الحفاظ عن الحرية في الحال الإجتماعية والحد من التفاوت بين الأفراد أي المساواة بينهم تكون هذه المساواة أخلاقية وشرعية ؛لكي يصبح جميع الأفراد متساويين .إذا فإن وجود العقد الإجتماعي أصبح ضروريا ؛لأنه لايمكن الرجوع للحالة الأولى إلا من خلال إصلاح الحالة الإجتماعية التي كانت نهايتها الهلاك والضياع ،لذلك فلإقامة مجتمع منظم ومطور يعمه الكمال التضامن بين شعبه الذي بالضرورة يقتضي وجود المجتمع المدني ،والذي يحقق الأمن والإستقرار ،ويضمن للأفراد حقوقهم كالحرية والمساواةوحمايتها داخل المجتمع "فكتاب العقد الإجتماعي ليسإلا محاولة لإصلاح الحياة الإجتماعية والسياسية في المجتمع ،حتى يستطيع الإنسان أن يسترجع كل أو بعض المزات التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة"[2]،كما يقول أيضا :"أن العقد الإجتماعي قد أبرم بين أفراد أحرار متساوين،وكان الهدف منه أن يحصل هؤلاء على الأمن والطمأنينة دون أن يتنازلوا على الإطلاق عما يتمتعون به من حرية أو مساواة ولذلك فلم يكن امامهم سوى شيء واحد فقط،أن يتنازل كل فرد نزولا كليا عن حقوقه للجماعة بأسرها ،وكلما كان النزول كليا

[1]فيليب كوركوف،تر:علي نجيب إبراهيم:مرجع سبق ذكره،ص36
[2]محمد وقيع الله أحمد:مرجع سبق ذكره،ص180

وبلا تحفظ كان الاتحاد أكمل"[1]؛إذا فهذا التنازل ليس بمعنى التنازل عن الحرية والمساواة [ل على العكس تماما ، فهنا الأفراد غذا تنازلو عن كل حقوقهم للجماعة لأنهم قاموا بعقد إجتماعيمع أنفسهم وفيه يستبدلون حقوقهم بحقوق وحريات مدنية تضمنها تضمنها لهم الجماعة أي المجتمع المدني ؛لأنه كل إنسان يتمتع بحريته التي ولدت فيه .

إذا فالحرية كانت مع الإنسان منذ حياة الفطرة الأولى ،فهي فطرية وهذا مأكده روسو في كتابه العقد الإجتماعي من خلال قوله:"يولد الإنسان حرا ،ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان وهو يظن أنه سيد الآخر وهو يظل عبدا أكثر منهم"[2]، ومنه إن هذا العقد أقيم بين أفراد متساويين وأحرارا وغاياتهم من ورائه هو المحافظة على حريتهم ومساواتهم ،لأن روسو يعتر أن الحرية حق طبيعيولا يمكن للعقدأن يتجاوزها ،فعليه بالضرورة الإحتفاظ بالإضافة إلى المساواة التي تعتبر ركيزة الاساسية القائم عليها العقدومنه فإن على هذا الأخير شروط يستةجب الإلتزام بها وهو عدم خروج الأفراد عليه،فما إن قام الأفراد بهذ إختل العقد ويستوجع كل فرد حريته الطبيعية ،إذ يقول :"ويرد جميع هذه الشروط ،المفهوة حقا ،إلى شرطواحد وهوبيع كل مشترك مع جميع حقوقه في المجتمع بأسره بيعا شاملا ،وذلك ،أولا ،أن الشرط متساو نحو الجميع ملوهب كل واحد نفسه بأسرها ،وأنه لا مصلحة لأحد في جعل الشرط ثقيلا على الأخرين ماكان الشرط متساويا نحو الجميع ."[3]

كذلك فإن مفهوم العقد الإجتماعي عند روسو يحمل دلالات أعمق من كونه نظرة ،إذ أنه يفسر لا المبدأ الذي يقوم عليه العلاقات بين الأفراد ؛لذلك فإن العقد الإجتماعي يقوم على مبدأ القبول والرضى وليس العكس بالقوة والظلم ،لإن مبدأه هو الحق وليس القهر ،كون أن روسو أراد من هذا العقد أن يوضح لنا الصورة الواضحة الطبيعية للمجتمع ،فهذا الأخير لا يقوم إلا بإرادة أصحابه وهذا من أجل الحفاظ على حقوقهم وضمان بقائهم وتحقيق الأمن و الإستقرار "ولما كان العقد الإجتماعي يحافظ على الحريات والممتلكات فهو عقد منفعة .إذ يضع الإنسان جميع سلطاته بين التوجيه الأسم للإرادة العامةوأي إجراء يتخذ فهو إلى مملكة السماء"[4]،

---

[1]فضل الله محمد إسماعيل:مرجع سبق ذكره،ص82و83

[2]جان جاك روسو ،تر:عادل زعيتر :مرجع سبق ذكره،ص24

[3]المرجع نفسه 38

[4]فضل الله محمد إسماعيل،سعيد محمد عتمان:مرجع سبق ذكره ،128

كا أننا نجد روسو قدإتفق مع لوك في ضرورة الإنتقال من الحالة الطبيعة إلى الحال المدنية،بالإضافة إلى أنه أكد على أن الأفواد يجب أن يحافظوا على حريتهم والتي كانو يتمتعون بها من قبل ؛لذلك يجب بقائهم أحرارا ومنه فإنهم يبقون أحرار في المجتمع السياسي وهذا يكون بالإحتفاظ على السلطة التي أقاموها "إنشكل المجتمع الأوحد الذي يعتوه روسو مشروعا هو ذلك الذي يتخذ فيه المجتمعون اسم الشعب بالتعاون ويسمون بالتحديد مواطنين،بمعنى أنهم يشتركون في ممارسة السلطة السيدة ،ويعتبرون رعايا بمعنى أنهم يخضعون لأحكام قوانين الدولة"[1]

صحيح أن الفرد في المجتمع السياسي يحكم نفسه بنفسه ،لكنه من الضروري عليه الإلتزام بشروط العقد الذي أقيم على مبدأ الإرادة الحرة؛عند كل فرد لأن هذا لايحصل بالقوة بل يجب أن يكون نابعا من ذات الفرد ،فمن وجهة نظر روسو هذا لازم من أجل تأسيس مجتمع سياسي أو كيان الدولة،و"هذا الميثاق الجماعي له شروط متعددة يمكن اختصارها في شرط واحد،يتمثل في تنازل كل فرد في المجتمع عن حقوقه بأسرها لصالح الجماعة كلها ،وليس لصالح الحتكم المستبدو.....ويتمتع هذا الكل ،الذي هو الكيان السياسي ،أو الشخصية المعنوية للشعب ،بكامل الحريات التي كان يتمتع بها الإنسان من قبل ،وتتكون من إتحاد الشعب الدولة أو الجمهورية ،أوما كان روسو يسميه بالهيئة السياسية"[2]،لأن قيامة المجتمع السياسي والسلطة والحرية كلها تكون كنتيجة للعقد الإجتماعي الذي ينص على موافقة الإرادات الحرة لكل الأفواد ،ومنه فإن هذا التعاقد هو تنازل الفرد عن حقوقه للجماعة ،وبتالي مشاركة الفرد مع الجميع في هذا التنازل ،لأن كل فرد له الحق على فرد آخر وليس للفرد أن يخضع نفسه تحت إشراف فرد آخر ،وذلك ما يوضح لنا أن الفرد يكون في الوقت نفسه حاكم ومحكوم زفهو حاكم لأن السيادة بيده ومحكوم لأنه مجبر على الإلتزام لما تصدره الإرادة العامة ،ومنه فإن هذا الإلتزام لم ينفي المساواة الطبيعية بل أقام مساواة أخلاقية مكانها وهذا ما أحرزته من تفاوت وفوروقات بين الأفواد فإن بيان العقد الإجتماعي عند روسو جاء كما "يقول روسو :أنه عندما يهب كل شخص نفسه للكل فهو لايهبها لأحد ،حيث يصبح الجميع محكومين بنفس الفكره للصالح العم التي ترى آنذاك نافعة للجميع بما فيهم بالطبع الشخص نفسه .ومن ثم لا يعد أي شخص خاضعا للسلطة المتعسفة للآخر يسير الجميع في

[1]محمد زيان :مرجع سبق ذكره:ص260
[2]محمد وقيع الله أحمد :مرجع سبق ذكره ،ص182

ركب التوجه الأسمى للإرادة العامة"[1]. وهذا دال على أن الفرد إذا تنازل عن حقوقه للجماعة أو الكيان السياسي وهذا يطبق على الجميع ،لذلك نجد أن حرية الفرد مازلت عنده وبقي محافظا عليها ،كون كل فرد يكون ملتزما نحو الكل في المجتمع السياسي ،بالإضافة فإن روسو يؤكد على ضرورة إقامة الدولة داخل المجتمع السياسي والدولة هي التي بدورها تحترم الحرية الفردية ،وكما أن هذا الأخير لا يخضع داخلها لأي حاكم فلأن ذلك الفرد ليس له الحق أن يخضع إرادته للأخرين بل يخضع لإرادته فحسب التي قام بها بنفسه،دون أي ضغط أو قوة "دولة روسو ،كما صورها في عقده الإجتماعي ،هي دولة الشعب والسيادة فهي للشعب من خلال إرادته العامة ،وعليه فإن الحكومة عنده ليست إلا مجرد هيئة إدارية تتوسط بين الرعايا والمواطنين من جهة ،وبين أصحاب السيادة من جهة أخرى ،فهل بلغة أخرى ،حلقة الوصل التي تصل بين الشعب عندما يكون محكوما وبين الشعب ذاته عندما يكون حاكما"[2]،ومنه فإن الهدف والغاية من إقامة الدولة هو المحافظة على الحرية والمساواة للماطنين ،وأن هذا التنازل الذي قاموا به للحاكم والذي تكون سلطته مقيدة ،فهذا لايدل على أنهم أصبحوا خاضعين له بالضرورة .لأنه كما ذكر فإن روسو يقر بحرية الفرد لذلك لايمكنه التنازل عليها "فكان الإهتداء إلى شكل تدافع عن الشركاء وتحمي بجميع مالها من القوة الجماعية ،شركة ينضم فيها كل مشترك إلى شركائه ويتحد بهم ،ولكنه مع ذلك لايطيع إلا نفسه ،ويظل متمتعا بالحرية نفسهاالتي كانت له،هذه المشكلة الأساسية التي يتولى حلها العقد الإجتماعي .....ومن المعلوم أن جميع هذه الشروط ترد كلها إلى واحد وتنحصر فيه وهو :أن يبيع كل مشترك نفسه وجميع حقوقه إلى الشركة بأكملها".....إلى ذلك الإجتماع أو الهيئة السياسية التس شكلت نموذج جيد للدولة ويصون مكتسبات الأفراد.[3]

إن الحاكم يختلف عند روسو بالنسبة لما قاله هوبز ولوك،لأن هوبز يرى أن الحاكم ليس طرفا في العقد أما بالنسبة للوك فهو طرفا من العقد،أما عند روسو فهذا الحاكم هو الإرادة العامة والتي هي تتمثل في إرادة الجماعة ،مع ذكر الأسرة والتي تعبر الخلية الأولى في تكوين المجتمعات السياسية ،غذا هنا فالدولة هي بمثابة الأسرة ،فحاكم في الدولة يمثل دور الأب والأفراد هو الأبناء ،ومنه فهي الراعي الذي يرعى رعيته ،وهذا هو نفسه ينطبق على الحاكم في الدولة وفهو يحافظ على حقوقهم وضمان حرياتهم وممتلكاتهم الشخصية ،فهو

[1]ستيفن ديلو،تر:ربيع وهبة:مرجع سبق ذكره ،ص229
[2]أحمد ظاهر :دراسات في الفلسفة السياسية،د ط،1987،ص123
[3]محمد زيان :مرجع سبق ذكره،ص258و259

إهتم بالأسرة وأولها دور كبير في إنشاء المجتمعات ومنه يجب التمسك بها ،لأن الإنسان في حد ذاته لديه غاية في بناء أسرة ينشأفيها"ويمكن أن تعد الأسرة ،إذن أول نموذج للمجتمعات السياسية ؛حيث يكون الرئيس صورة الأب والشعب صورة الأبناء،وبما أن الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم ،وكل الفرق هو أن حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يرعاهم به ،وأن لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الب الذي يحمله الرئيس نحو رعاياه".[1]

ومنه فإن الأسرة هي المقياس الوحيد الطبيعي الذي يتأسس عليه المجتمع المدني ،بالإضافة إلى أن الغاية والهدف من وراء العقد الإجتماعي هو تحقيق المصلحة العامة ،وهذا هو المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان ؛كذلك يعد أيضا أول ماساهم في إنتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية للإنسان ،كون أن الإنسان له كامل الصلاحيات في التمتع بحقوقه الطبيعية والمدنية ،كالحق في الحياة،وغيرها وأضا حق معاشرة الأخرين لتحقيق منفعة شخصية خاصة.

المبحث الثاني:الإرادة العامة كحماية لحقوق الإنسان.

إن الإرادة العامة لدى روسو لها طابع إشكالي واسع في مفهومها والتدليل عليها وهذا ماطرحها في كتابه العقد الإجتماعي ،أما فيما يخص الإرادة العامة عند روسو فهي تدور حول إدماج المنافع الشخصية في المنافع العامة ،لأن منفعة كل فرد تتضمن في النفعة العامة لأكون الإرادة العامة الوسيلة الوحيدة لتعبير الفرد عن حريته كعنصر في المجتمع ؛كما أن حرية الدولة هي التي جاءت من أجل المحافظة وضمان الحقوق والحريات للأفراد"نستنتج مما تقدم كون الإرادة العامة صائبة دائما وأنها تهدف للنفع العام دائما"[2].

وهذا يوضح لنا أن الإرادة العامة لاتخطئ دائما وهي دائما صحيحة.

أما من وجهة النظر للعقد الإجنماعي عند روسو فهو تنازل كل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم للجماعة ،وهذا التنازل يكون لشخص عام والذي يكون له السيادة غير أن صاحب السيادة هو الشعب بأكمله وليس للفرد وحده ومنه فإن التنازل يكون وفق الإرادة الحرة للإرادة العامه ،لكون هذه الأخيرة تتضمن إرادة كل المواطنين من أجل تحقيق الأفضل والخير العام،وليس المصلحة الشخصية،وبمقتضى العقد الذي وضعه روسو تعتبر الإرادة العامة هي المبدأ

[1] جان جاك روسو ،تر:عادل زعيتر:مرجع سبق ذكره،ص25
[2] جان جاك روسو،تر:عادل زعيتر:مرجع سبق ذكره،ص55

الأساسي للسيادة والتي تكون دائما تحت يدي الشعب،فهذه الإرادة كانت بدايتها من عند الجماعة لذلك فهي تطبق على العموم في المجتمع،"وفي الواقع ،إن روسو يطمح إلى الوحدة.فاختيار الدولة ليس اخيرا منافيا للطبيعة .فالإرادة العامة هي الطبيعة وقد وجدت من جديد ،هي الطبيعة المستوردة،وليس بغير إصلاح الحياة السياسية يتصالح الإنسان مع الآخرين ومع نفسه هو الذات".[1]كما أن وجود الدولة هو بمثابة المحافظة على إنسانية الإنسان،أن إنسانيته تذهب إن خرج من العقد،والذي أقيم كرمز للسيادة"لايكون فيهالهيئة السيادة،والشعبإلا مصلحة واحدة ،هي المصلحة نفسها لكليهما "[2]،ومن شأنها أن تبقي الفرد إنسانا من خلال التخفيف م سيائته وحبه المتعاظم لنفسه،وبذلك تكون عملية العقد الإجتماعي عملية ناجحة حققت المساواة فيها. لذلك علينا دوما الإقرار أن هذه الإرادة تكون دائما صحيحة وناجحة،فبما أنها تحقق النفع العام دائمالأن العكس لهذا الكلام فإنه يكون هناك أنقساما في السيادة وتعددها وبتالي ظهور الصراع والخلاف وبداية الضعف داخل الدولة "ويوجد ،في الغالب ،فرق كبير بين إرادة الجميع والإرادة العامة ،فالإرادة العامة لاتبالي بغير المصلحة المشتركة ،وتبالي الإرادة الأخرى بالمصلحة الخاصة ،وهي ليست غير حاصل الغرائم الخاصة،لكن انزعوا من هذه الغرائم نفسها أكثر وأقل ما يتهادم تبصروا بقاء الإرادة العامة حاصل الإختلافات وإذا ماتشاور الشعب الخبير بما فيه الكفاية ،ولم يكن بين المواطنين أي اتصال فإن العدد الكبير والإختلافات الصغيرة يسفران عن الإرادة العامة دائما"،[3]لهذا فغن امتناع إنقسام السيادة أمر ضروري فإن تكون إرادة عامة أو لا تكون .

"وهي إما ان تكون إرادة هيئة الشعب أو قسم منه فقط ،وتكون هذه الإرادة ،المعلنة في الحال الأولى ،عقد السيادة ويصبح لها حكم القانون ،وهي في الحال الثانية ليست غير إرادة خاصة أو عقد قضائي ،فتعد مرسوما على الأكثر".[4]

بالإضافة على هذا فإن الإرادة العامة عند روسو تتجلى في ثلاث نقاط أساسية متمثلة في سيادة الشعب ،القانون ،الحكومة.

1/سيادة الشعب:

---

[1]جان توشار،تر:ناجي الدراوشة:مرجع سبق ذكره ،ص579

[2]جان جاك روسو ،أصل التفاوت بين الناس ،مرجع سبق ذكره،ص12

[3]جان جاك روسو،تر:عادل زعيتر :مرجع سبق ذكره ،ص55

[4]المرجع نفسه،ص53

لكي يحافظ الفرد على حريته وحقوقه و حمايتها من الظلم والإنتهاك حفظ بقائه واستمرار حياته ،لذلك فمن أجل ضمانها لابد من وجود آليات ووسائل تساعد وتساهم على ذلك ،وبتالي فرض وجود الحياة الإنسانية ،وهذا هو الذي أكده روسو من أجل المحافظة عليها وجب وجود من يحميها وهذا يكون من خلال قيام الدولة في المجتمع ،وكان لتأسيس هذا المجتمع المنظم ركيزة أساسية وهي إبرام العقد الإجتماعي بين الأفراد،وهذا الأخير كان له الأثر البليغ في نشأة الدولة والتي كان دورها حماية حقوق وحريات رعاياها ،من وجهة نظر روسو فإن الشعب هو الذي يكون الدولة ويقيمها كونه الممثل لها ،لأن الشعب يقوم بتنازل على حقوقه بمحض إرادته ""إن السيد ،إن صاحب السيادة ،هو إذن الإرادة العامة التي يكون القانون تعبيرا عليها :"إن إرادة صاحب السيادة هو السيد بحد ذاته ،ويتوخى صاحب السيادة المصلحة العامة ،بالتعريف ،لا يمكن أن يريد إلا المصلحة العامة ".[1]ومنه تكون السيادة للشعب وله السلطة المطلقة،كما أن حقوقه تكون مطلقة لإن روسو يؤكد أنه لاتوجد سيادة سوى سيادة الشعب فقط،كون أن كلا من الشعب والدولة يعيران على الهيئة السياسية ؛فحسب روسو فإن صاحب السيادة تكون لديه جميع الصلاحيات في التحكم في الحقوق والحريات الطبيعية والتي أصبحت في يده من خلال التنازل الذي جرى فيما بينهم وبتالي فإن صاحب السيادة بدوره يجعلها حقوق مدنية ،كما أن روسو قام بتحويل السيادة بفضل العقد الإجتماعي جاعلا من ورائها أن الشعب والذي أعطى له الأولوية في أن يكون سيدا في الدولة ،والتي لا تعرف الإستبداد والظلم ،ومنه فإن السيادة حسب روسو لا تتجزأ لأنه لا توجد إلا سيادة واحدة وهي في حد ذاتها لا تقبل الإنقسام ،ومنه لايمكن تقسيمها ولا تجزئتها على أعضاء المجتمع ،فالسيادة حسبه إرادة والإرادة لايمكن إلا أن تكون واحدة كاملة أو لا تكون قط، بالإضافة إلى أن روسو قد عبر عن الإرادة العامة على أنها صاحبة السيادة لأنها تعمل على صيانة وحماية حقوق والحريات الطبيعية "إن هذه السيادة غير قابلة للتحول أوالتصرف فيها .لأنها ترتبط بالوعود ،وليس في وسع الشعب أن يتنازل عنها لأنها كل

[1]جان توشار،تر ناجي الدراوشة،ص574

لايتجزأ وهي المعبرة عن الإرادة العامة التي يتكون عنها القانون والعقد الإجتماعي هو صاحب الإرادة العامة".[1]

حتى يحقق الأفراد مايضمن لهم حقوقهم وحريتهم وممتلكاتهم فإنه لابد أن تبقى السيدة في يد الشعب ولا يتخلى عليها أبدا ،بالإضافة إلى أن روسو يؤكد على أنها مطلقية ويجب أن لا تتعرض للقوة والتحكم فيها لأنه يعبر عليها بالسلطة المطلقية ؛كما أنه لايمكن النزل عليها مادامت أنها مجرد بداية تقوم الإرادة العامة بممارستها ،كما أنها تابعة للعقد الإجتماعي والذي يرتكز على إعطاء السلطة المطلقية لأنها تكون بالإرادة العامة ؛إن السيادة تمارس في حدود الإرادة العامة ولايمكن الإنستغناء عنها وهذا مايؤكده فيلسونا في كتابه العقد الإجتماعي في الباب الأول ،"وأقول إذن بما أن السيادة ليست غير ممارسة الإرادة العامة فإنه لا يمكن أن يتنزل عنها وإن السيد الذي غير موجود ألبي لا يمكن أن يمثل بغير نفسه ،فالسلطان لا الإرادة ،هو الذي يمكن نقله"ومنه فإن روسو عندما تكلم على السيادة فهذا دليل أنه لايمكن الفصل بين الإرادة العامة والسيادة ،فإن هذه الأخيرة حسب روسو هي العلاقة التي تجمع بين الدولة ورعاياها ،لذلك نجده ربط بين السيادة والدولة كون السيادة لاتوجد غلا بقيام الدولة ومنه فإن العقد الإجتماعي هو الذي يمد الهيئة السياسية أو الدولة بالسلطة والتي تكون مقدمة من طرف الإرادة العامة وتتمثل في السيادة المطلقة ،إذا فهي تمارس ضمن هذه الإرادة حسب ماوضحه روسو والخصوص في مايتعلق بالحكم ومنه فإن روسو قد وضع شرطان أساسيان يجب ان تقوم عليهم السيادة كونهما وضعا تحت حدود السلطة والتي بدورها تحقق الحماية الكاملة من أجل ضمان حقوق الأفراد،إلا أن هذه السيادة لا توجد إلا داخل المجتمع السياسي "أولا :إن السيادة إذ تتحول إلى الغير ،فلا يمكن أن يعطي لشخص أو مجموعة من الناس الحق في سن القوانين بدلا من المواطنين بوجه عام،ثانيا:إن صاحب السيادة لا يتجزأ أو ينقسم بطبيعته ،ففكرة الإرادة العامة تجعل من المستحيل إن يكون هناك فصل للسلطات لا يكون شيئا سوى تفويض لتنفيذ وظائف محددة من قبل عن طريق صاحب السيادة".[2]فإذا كانت السيادة تمارس وتطبق في حدود قيام الدولة وهذه الأخيرة هدفها دوما هو تحقيق مايحافظ ويضمن حقوق مواطنينها وعلى الأخص بما يتمثل في حق الحرية والمساواة وحماية هذه الحقوق لا يكون إلا تحت وجود السيادة؛كون أن

[1] فضل الله محمد إسماعيل،سعيد محمد عثمان :مرجع سبق ذكره،ص131
[2] زروقي إدير :مرجع سبق ذكره ،ص35

السلطة تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة ،إن هذه السيادة تمارس في ظل القانون الناجم عن الإرادة العامة ،ومنه فوظيفة الإرادة العامة تتجلى في منح الجميع حسن المعاملة كون جميع الأفراد متساويين أمام القانون.

2/القانون والحكومة:

إن روسو الإرادة العامة هي مصدر القانون فهو الذي يمثل صورة الإرادة العامة ،فالحكم في حد ذاته يتجسد ويتكون في ظل وجود القانون ،والذي بدوره يحمي حقوق الأفراد وإنه مادام مأخوذ ومستمد من الإرادة العامة فإنه لايمكن أن تنجم عنه سلطة مستبدة وطاغية تمارس القوة على الأفراد،لذلك فإنه يصح القول أن لا يمكن ضمان حقوق الإنسان إلا في ظله أي القانون ومنه فإن على جميع الأفراد الخضوع إليه والإمتثال لأوامره فهو يطبق على الجميع كونهم تحت إرادة واحدة ؛إذا هنا هم تحت إشراف القانون لأنه نابع من الإرادة العامة لأنه لا يوجد مجتمع خال من القانون،لأن الغاية منه هوتسيير وتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع ونشر المساواة فيما بينهم ،فمن وجهة نظر روسو أم الأفراد متساويين أمام القانون ومنه فإن حياة الأفراد الإجتماعية لا نجدها تستقر ولا تتطور إلا في ظل وجود القانون ،وهذا الأخير هو مبدأ ومزية أساسية في توزيع الحقوق والواجبات على مبدأ المساواة والعدالة وإستبعاد كل أساليب العنف والفوضى في المجتمع ،يقول روسو:"لقد سبق لي أن قلت إنه لا توجد إرادة عامة حول غرض خاص ولكن جميع الشعب إذا ما سن قانونا من أجل جميع الشعب لم ينظر إلى غير نفسه ،فإذاما تكونت علاقة حينذاك كانت هذه العلاقة بين وجهين للغرض الكامل ذاته،وذلك أن يتم تقسيم لهذا الكل وفي تلك الحالة أوالمسألة التي يسن القانو بخصوصها .كالإرادة التي تسن ذلك القانون عامة ،وهذا الفعل ذاته هو ماأسميه قانونا".[1]

إن روسو قد أكد على وجود القانون في الدولة والذي بدوره يحمي الشعب ،إلا أن القانون يجب أن يصدر من طرف الحكومة السياسية ذات الهيئة العليا،لكونها في ذاتها تمثل الهيئة السياسية التي تقوم بإصدار القوانين المنبثقة من الإرادة العامة والتي تجسدت لحماية الحقوق والحريات ،لأنه كما ذكرنا من قبل أن روسو إهتم بالحرية خاصة في الحال الطبيعية ،وعندما أراد الإنتقال من الحالة الطبيعية الأولى إلى الحال المدني الذي كان على طريق إبرام عقد إجتماعي والذي أساسه التنازل على جميع حقوقهم ،لكن روسو لايقصد هنا حريتهم وهذا ما

[1]سالم حسين العادي:فلسفة الإرادة العامة في الفكر الغربي جان جاك روسو أنموذجا،المجلة الجامعة ،قسم الفلسفة ،كلية الأدب ،جامعة الزاوية ،العدد20،المجلد الثاني ،أكتوبر،2018م،ص192

وضحه في كتابه العقد الإجتماعي ،الإنسان يولد حرا كما يعتبرها أيضا أنها مبدأأساسي يجب على القانو الإعتماد عليه وهذا بموجب حماية الحرية الذي يعتبرها حق مقدس لا يستطيع أي فرد التنازل عليه وهذا القانون يمكن أن يحقق اكبر سعادة للناس:"لإكتشاف أفضل قواعد المجتمع التي تتلائم مع طبيعة الامم ،لابد من توفر عقل ممتاز يرى أهواء جميع الناس ولايعاني من أي هوى ولا تكون له أي علاقة مع طبيعتنا،ولكنه يدركها حتى أعماقها ،وتكون سعادته مستقلة عنا،ومع ذلك يريد الإهتمام بسعادتنا وأخيرا أن يستطيع هذا العقل وهو يراعي مجدا بعيدا لنفسه في تقدم العصور ،العمل في قرن ليحصد ثمره في قرن آخر ،لابد من آلهة لتمنح القوانين للبشر"،[1]

القانون الذي تكلم عليه روسو هو ذلك القانون الذي تكون لديه علاقة مباشرة مع الدولة والشعب ملزمون بالإلتزام به والتي تقوم الحكومة بتطبيقها ومنه إحترامها ومراعاتها كا أنه أكد أنه من الضرورة أن يكون جميع الأفراد موافقين على القوانين كلها الصادرة في حقهم فهي تقوم بحماية حقوقهم وتحفظ سلامتهم وتضمن حريتهم ،كذلك فإنه لاوجود للدولة دون سن قوانين التي تتمتع بها وتشرعها الحكومة ،لأن هذه الأخيرة لها الأثر البالغ في وجودها في المجتمع ،"وبما أن جميع المواطنين متساوون بالعقد الإجتماعي فإن مايجب أن يصنعه الجميع يمكن الجميع أن يأمر به ،ولكن ليس لأحد حق أن يطالب بأن يصنع آخر مالا يصنعه بنفسه..والواقع أن هذا الحق،الضروري لمنح الهيئة السياسية حياة وحركة ،هوالذي ينعم السيد به على الأمير بإقامة الحكومة".[2]

إن الناس يعيشون في مجتمع يعمه الأمن والسلام إلا أننا نجد في هذا المجتمع من يراعي مصالحه الفردية النفعية وهذا على حساب المصلحة العامة ،ومنه فلا بد من وجود الحكومة التي تنظم وتسير شؤون المجتمع ،لأنه إذا كان المجتمع دون حكومة سيعمه الفساد والظلم والإستبداد ،وهذاراجع إلى إنتشار الأنانية وحب الذات إذ يصبح كل فرد يسعمل سلطته على حساب غيره ،وبتالي يصبح غير خاضع إلى أي قانون إذا فوجود الحكومة ضروري في المجتمع لأنها بإختصار هي التي تقوم بإصدار القرارات التي تقوم بتطبيقها من أجل صيانة وحماية حقوق الأفراد كما أنها تحقق لهم حياة يعمها الأمن والسلام"الحكومة هيئة متوسطة

[1]محمد وقيع الله أحمد:مرجع سبق ذكره،ص186و187
[2]جان جاك روسو ،تر:عادل زعيتر :العقد الإجتماعي ،ص129

قائمة بين الرعايا والسيد ؛ليتواصلا موكول إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية".[1]

إذا فالهدف الذي تسعى من ورائه الحكومة وحتى القانون هو جعل الناس لهم علاقة تربط فيما بينهم كالتعاون والمحبة والمودة،كذلك حماية وضمان الحقوق والحريات لأفراد المجتمع كاحق في الحرية والكرامة والمساواة كونها تمثل الصفة الجوهرية في الأنسان فهي جزء لا يتجزأمنه ،ضف على هذا فهي تنشر الخير بينهم وروح الأخوة ليصبح كل إنسان أخ لأخيه الإنسان ،"وأما من علامة الحكومة الصالحة فهي تحافظ على وحدة الدولة وعلى رخاء المواطنين .أما وحدة قياس تحقيق الدولة لهذين الهدفين فتتمثل في زيادة عدد السكان:"فلا يجب إذن أن نذهب بعيدا في البحث عن هذه العلامة مثار الجدل ،فإذا تساوت جميع الظروف ،تكون الحكومة التي يتكاثر في ظلها السكان ،ويعمرون البلاد ،دون وسائل خارجية ،أو التجنس ،أو إقامة مستعمرات ،هي الأفضل بكل تأكيد والحكومة التي يقل في ظلها الشعب ويهلك ،تكون الأسوأ".فهذا المعيار وحده في نظر روسو يقرر جدارة الحكومات وجداولهافي خدمة الرعية".[2] ومنه فإن مكانة وأهمية الكومة في الدولة ضروري لأن المجتمع الذي يخلو من الحكومة يعمه الفساد والظلم والقهر وكل أنواع الإستبداد ،إذا تعتبر هذه الآليات التي قدمها روسو حول حماية حقوق الإنسان والتي تم تجسيدها داخل المجتمع ،يمكن أن نقول أنها أصبحت تعتبر بمثابة الذريعة التي تصون وتحمي حقوق وحريات الأفراد من كل العراقيل والمشاكل التي تواجهها،بالإضافة لما ذكر أن وضيفتها تتمثل في تحقيق التوازن بين الأفراد وبناء ةتأسيس المجتمع الذي بتصف بالتنظيم والقائم على الحرية والمساواة العدالة والحفاظ على كرامة الإنسان.

[1] المرجع نفسه ،ص83

[2] محمد وقيع أحمد :مرجع سبق ذكره ،ص191

خاتمة

وفي ختامنا لبحثنا هذا ،نستنتج أنحقوق الإنسان لها أهداف وغايات ومرامي تهدف إلى تحقيقها وتبقى هذه الأهداف متمحورة حول الإنسان في حد ذاته وكيفية الحفاظ على كرامته وحريته وتحقيق المساواة في الحياة.

إذا فحقوق الإنسان هي تلك المبادئ والمعايير المرتبطة والأصيلة في حياة الإنسان فبها يحظى الإنسان بكرامته كونه إنسان ،بالإضافة على ذلك فهي المؤسسة إلى الحرية والمساواة ،ومنه فإن حقوق الإنسان هي الحقوق الطبيعية التي تولد مع الإنسان والتي في حد ذاتها تعتبر الخطوة الأولى والاساسية للإعلان العالمي عن حقوق الإنسان.

إن الأفكار التي تضمنت على حقوق الإنسان قد نجدها مندرجة عبر مراحل التاريخ الإنساني ،كما أننا نجد أن الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان ،ماهو إلا الصلة التي تربط بين حقوق الإنسان الطبيعية ،كون أن حقوق الإنسان هي ذاتها الحقوق الطبيعية الأصيلة في الإنسان الذي لا يمكنه التنازل عليها والعيش بدونها ،إذا فهي لاتعطى وتمنح من أحد إلى آخر فهي لصيقة بالإنسان منذ حياة الفطرة فهو يولد وهومزود بها .

إذ أنه كان للفيلسوف جان جاك روسو الأثر البليغ في فلسفة حقوق الإنسان ،كذلك فلاسفة العقد الإجتماعي ،في إعطاء الطابع الجديد لحقوق الإنسان ،ضف على ذلك أنه يعد المرجع الأساسي في أي موضوع فلسفي خاصة في المجال الفكري السياسي الذي لا يمكن الإستغناء عليه،لأنه يعتبر الأب الروحي للثورة الفرنسية ،كون أن هذا الفيلسوف يعتبر أول من أولى إهتمامه لهذا الموضوع والتطور الإجتماعي و بالأخص في الأمور التي تتعلق بالإنسان .

نجده أنه يعتقد أن الحالة الأولىالتي كان يعيشون فيها الناس هي حياة يعمها الخير والمحبة فيما بينهم ،ذلك يكون بالفطرة وأن الحالة الطبيعية التي كانت أسبق عن المجتمع المدني كانت حياة أفضل منها تتميز بالمثالية ؛بالإضافة كذلك نجد أنه أكد على مبدأ الحرية كأنها مبدأ أساسي في حياة الأفراد ذلك من أجل بناء المجتمع وتحقيق حياة إجتماعية يتمتع فيها جميع المواطنين بكل حقوقهم،فهو يعد من بين من أيدوا بحرية الفرد لقوله يولد الإنسان حرا

وهذا الذي جعله يفسح المجال أمام الحرية وهذا يكون من خلال ممارسة المواطنين لها،وفي نفس السياق نجده أيضا يؤكد على مبدأ المساواة كركيزة أو قاعدة أساسية التي يقوم عليها النظام السياسي ،فهي بدورها تحفظ وتضمن الحرية والعدالة.

أيضا نجد أنه حاول إعطاء أو تقديم مجتمع منظم متقدم ،كما أنه منح فكرة العقد الإجتماعي الدور الفعال في حماية حقوق الإنسان ويجب تقديسها،ومنه فإننا نجد أن العقد الإجتماعي عند جان جاك روسو قد تميز بتخلي وتنازل الأفراد على حقوقه الطبيعية للدولة (المجتمع)والتي أقاموها من خلال إبرام هذا العقد،وبتالي فإن الدولة بدورها ترجع هذه الحقوق إلى حقوق مدنية ،كون أن هذا التنازل ليس كلي ،لأن الغاية والتي رسمها روسو وأراد تحقيقها هي وضع كل من الحرية والمساواة كأساسان رئيسيان في العقد الإجتماعي .

وبتالي تكون السيادة الكاملة للشعب والحكومة تستمد سلطتها من الإرادة العامة .إن أهم النتائج التي حققتها فلسفة روسو والتي هي أساس قيام المجتمع السياسي وخاصة فينا يتعلق بمفهوم وموضوع حقوق الإنسان ؛إن الحياة الطبيعية للإنسان هي أساس الحياة الفطرية له قبل المجتمع المدني .

الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان هي حالة سعادة وهناء ومحبة والسلام والطمئنينة ،فهي الحالة الخيرة للطبية البشرية على خلاف ماجاء به هوبز وعبر عليه عن الحالة الطبيعية فنظرته غلب عليها الطابع التشاؤمي .

إن ماجعل الأفراد يرغبون في الإنتقال من الطبيعة إلى الحال المدني هو اضطرارهم في البحث عن حياة أفضل وذلك لصعوبة العيش ،فإن هذا الإنتقال كان بإبرام العقد الإجتماعي والذي يعد الأساس في قيا الدولة.

بالإضافة إلى هذا العقد قد جاء به روسو كوسيلة للحفاظ على حقوق الإنسان وهم المساواة والحرية وتنظيم العلاقة بين الأفراد خاصة بين الحاكم والأفراد ،كما أنه أراد أيضا الإبتعاد عن الشر الذي عم في الحياة الطبيعية بسبب الحياة الإجتماعية .

قد دافع عن حو الإنسان وإقامتها وجاء بهدف أن كل نظام إجتماعي سياسي هو حفظ حقوق كل فرد،ومنه نستنتج أن فلسفة العقد الإجتماعي عند روسو قد لعبت دورا مهما وفعالا وأساسيا في تطوير التفكير السياسي خاصة في مجال حقوق الإنسان وتأصيلها ،كما أن نظريته تاريخية تعد كمرجع فكري لقيام الثورة الفرنسية لأن كتابه أعتبر إنجيل الثورة .إن روسو كان يهدف من وراء العقد الأجتماعي أن يجسد فكرة حقوق الإنسان في الفكر السياسي المعاصر ،كما أن الإعلان العالمي على حقوق الإنسان عبارة عن حلقة وصل بينه وبين نظرية روسو.

حقوق الإنسان لا تشترى ولاتكتسب ولا تورث وهي غير قابلة للتجزئة أو الإنقسام ،لأنها في ذاتها للجميع ،كونهم بشر فهي مرتبطة ملازمة للإنسان بسبب صفة الإنسانية .

كما أن كل إنسان قد تخلى عليها بمثابة أنه تخلى عن إنسانيته وهذا ماأكده روسو ،فإن حقوق الإنسان هي تلك المعايير التي لايمكن للإنسان العيش من دونها وإذا عاش يكون دون كرامة ،إذهي حقوق أصيلة بطبيعتها ،إذا هي تتمثل في المساواة والعدالة والحرية.

إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لازالت وتبقى جديرة دوما بالبحث والإهتمام بها في كل زمان ومكان ولا زال تشغل دراستها عددا كبير من المفكرين والباحثين ،لغاية وصول وإيجاد الطرق والأساليب تحد من إنتهاكها وتضمن حمايتها.

إذا فإن حقوق الإنسان أصبحت اليوم تشكل إشكاليات عديدة خاصة في الوقت الراهن لها،وهذا بسبب عدم تطبيقها على أرض الواقع وهذا مما نشهده من أنتهاكات متكررة حولها ومستمرة في العالم .

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1/جان جاك روسو:العقد الإجتماعي،ترجمة عادل زعيتة،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،د ط ،القاهر ،مصر،2012.

2/جان جاك روسو :أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتة،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر،د ط ،2014.

3/جان جاك روسو:إيميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد،ترجمة نظمي لوقا،تقديم الأستاذ أحمد زكي ،الشركة العربية للطباعة القاهرة ،د ط ،د ت.

قائمة المراجع:

4/ إبراهيم دسوقي أياضة ،عبد العزيز الغنام،تاريخ الفكر السياسي ،دار النجاح ،بيروت ،د ط ،1973.

5/أميرة حلمي مطر:الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس،كلية الآداب جامعة القاهرة،الطبعة5،دار المعارف،1995.

6/الدكتور محمد عابد الجابري:الديمقراطية وحقوق الإنسان ،قضايا الفكر العربي،6سلسلة الثقافة القومية 26،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ،1994.

7/أنسام عامر السوداني :فلسفة حقوق الإنسان (هوبز لوك مونتسكيو روسو)،مكتبة التنوير،طبعة 2،بيروت لبنان ،2017.

8/جان توشار :تاريخ الفكر السياسي،ترجمة علي مقلد،الدار العالمية للطباعة و النشر والتوزيع،الطبعة2،لبنان بيروت،1403هـ/1983م.

9/جان توشار:تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضةإلى عصر الأنوار2،ترجمة ناجي الدراوشة،الطبعة 1،دمشق سوريا، 2010.

10/جون لوك :في الحكم المدني ،ماجد فخري،اللجنة الدولية لترجمة الروائع (على هولا)،بيروت ،د ط ،1959.

11/جون لوك:الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي لجان جاك روسو،ترجمةمحمد شوقي الكيال،مطابع شركة الإعلانات الشرقية ،د ط،د ت.

12/فضل الله محمد إسماعيل ،سعيد محمد عتمان:نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ،مكتبة بستان المعرفة ،د ط ،2006.

13/فضل الله محمد إسماعيل:رواد الفكر السياسي الغربي الحديث،كلية الأداب بدمنهور ،جامعة الإسكندرية ،مكتبة بستان امعرفة،طباعة ونشر وتوزيع،د ط،2006.

14/فيليب كوركوفد:كبار المفكرين في السياسة ،ترجمة على نجيب إبراهيم،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،د ط،2014.

15/ستيفن ديلو:التفكير السياسي والنظرية السياسية في المجتمع المدني،ترجمة ربيع وهبة،منتدى مكتبة الإسكندرية،د ط،2000.

16/علي حافظ،سوفكول:أجاكس ،فيلوكتهوزارة الإعلام الكويت ،د ط ،1973.

17/محمد أحمد مفتي ،سامي صالح الوكيل:حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي،دراسة مقارنة ،دار النهضة الإسلامية،طبعة1،1413.

18/محمد عمارة ،عزت قرني:الإسلام وحقوق الإنسان ،سلسلة الكتب الثقافيةشهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،علم المعرفة،د ط،مايو ،1985.

19/محمد وقيع أحمد:مدخل إلى الفلسفة السياسية رؤية إسلامية ،مكتبة الأسد،دار الفكر ،دمشق،د ط،2010.

20/مهدي محفوظ:اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،طبعة3،2007.

21/مختار عويب :الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،ط1، 2009.

22/ليوتشواوس وجوزيف كروسيب:تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هايدغر،جزء2،ترجمة محمود سيد أحمد،مراجعة إمام عبد الفتاح إمام ،ط1،المجلس الأعلى للثقافة،مصر القاهرة،2005.

23/نسرين محمد عبده حسونة:حقوق الإنسان المفهوم والخصائص و التصنيفات والمصادر،شبكة الألوان ،د ط،2015م/1436هـ.

24/يوسف كرم:تاريخ الفلسفة السياسية ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة مصر،د ط،2012.

المعاجم الفلسفية:

25/جميل صليبا :المعجم الفلسفي ،دار الكتاب اللبناني ،الجزء 1،سنة1982.

26/شوقي ضيف مشرف المجمع وآخرون،المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،الطبعة 4،القاهرة مصر،1325هـ/2004م.

المجلات و الدوريات:

27/الأزهر ضيف: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر ،العدد 33،2018.

28/جاروعبد الوندة :الحضارة والتأسيس حقوق الإنسان وحرياته وكرامته ،مجلة العمارة والفنون ،مدير الجمعية الكويتية للتواصل ،العددالسابع.

29/سالم حسين العادي:فلسفة الإدارة العامة في الفكر الغربي جان جاك روسو أنموذجا ،المجلة الجامعة ،قسم الفلسفة كلية الآداب ،جامعة الزاوية العدد20،المجلد الثاني،أكتوبر2018.

30/مجلة كلية التربية :حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدرها القرآن والسنة،جامعة الأزهر ،العدد164،الجزء1،يوليو،سنة2015.

الأطروحات والمذكرات:

31/بوقرن هواري :مكانة حقوق الإنسان في إطار الإرث المشترك للإنسانية،تحت إشراف طاشور عبد الحفيظ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ،جامعة قسنطينة كلية الحقوق 2014/2013.

32/دليس زهرة ،هدلة بسمة:تطور مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية المتعاقبة،تحت إشراف لونيس على مذكرة تخرج شهادة الماجستير في القانون ،جامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم القانون العام.

33/زيان محمد :قين المواطنة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر جان جاك روسو أنموذجا،إشراف صايم عبد الحكيم،أطروحة لنيل شهادة الدكتورة ،جامعة وهران2،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية تخصص فلسفة،2019/2018.

34/نعموني مسعود:التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند جان جاك روسو ،تحت إشراف الدكتورة فريدة غبرة خريش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،2009/2008.

مقالات من مجلات إلكترونية:

35/الزفار وأستاذ علم الإجتماع ،جامعة ابن زهر أكادير المغرب: الحق مقاربة فلسفية 2019/6/9.

36/بني ملال (المغرب):الزاهيد مصطفى : الأسس الفلسفية لمفهوم حقوق الغنسان ،الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية،الخميس شهر ربيع الأول،2ديسمبر 2016م.

37/هشام الزاجي :جون لوك والعقد الإجتماعي ،قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية ،مقال علمي يونيو 2013.

المحاضرات والمقررات :

38/بوجلال صلاح الدين:محاضرات في القانون حقوق الإنسان ،جامعة سطيف2،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ،السنة الجامعية،2014/2013.

39/خالد صالح عباس الجيال:محاضرات حقوق الإنسان كلية الطب ،قسم الطب ،شبكة جامعة بابل نظام التعليم الإلكتروني المرحلة1،2012/11/25،21:03:29.

40/مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ،المركز الوطني للتعليم الإلكتروني،المجلس الأعلى للجامعات ،2018.

41/ Alasrge.husi:the economic haman ,Rights and the Right Todeve ,Lopmentin Egypt ,MPRA,munichpersonel ,Repec Archive ,10december2006.

الملخص:

الكلمات المفتاحية : الحق الطبيعي ،الحق الإلهي،الحرية ،المساواة،العدالة،العقد الإجتماعي،المجتمع المدني،حقوق الإنسان .

لقد أصبحت حقوق الإنسان من أهم وأكثر القضايا المطروحة في العالم والتي أصبحت تحل فكل نقاش خاصة غذا كان سياسيا من قبل الباحثين والدارسيين بالإضافة غلى أن من خصائص حقوق الإنسان العالمية ،فحقوق الإنسان ترتبط مباشرة بالفرد نفسه،حيث أهنا نشأت مع بداية الحياة البشرية ،لذلك فإننا نلحظ أن حقوق الإنسان في العصور القديمة لم يكن معترف بها وكانت غير مطبقة ،حيث أنه كان يسود نظام الحق الإلهي ويغلب عليه .ضف على ذلك أن المجتمع كان ينقسم إلى طبقات أي وجود الطبقية والأنانية والفروق الفردية ،أما بداية العصور الوسطى وظهور الكنيسة التي كانت مسيطرة على المجتمع ،أما فيما يخص الدين الإسلامي فيمكن القول أن حقوق الإنسان بدأت تظهر وتتجسد نوعا ما كون أنهم يعتقدون أن هناك حقوق طبيعية ولدت مع الإنسان منحها الله له فهي أبدية أزلية لا يمكن لأحد أن يحرمه منها ،أما مع بداية العصر الحديث فقد شهدت حقوق الإنسان تطورا كبيرا حيث أنها أعطت قيمة للإنسان بالأضافة إلى أنه أصبح هناك مواثيق دولية وقوانين بخصوص حقوق الإنسان ،ضف على ذلك الدور الكبير الذي قدمه فلاسفة العقد الإجتماعي هوبز وجون لوك وبالأخص جان جاك روسو الذي كان لأفكاره السياسية دور كبير حيث أعطى لهذه الحقوق بعدا فلسفيا وطابعا جديدا ،كونه أخذ الحرية والمساواة أساس لنظرية العقد الإجتماعي ،كما إعتبرهما حقان طبيعيان أصيلتان في الغنسان لا يمكنه العيش من دونهما فهوما أوليتان.

إذن فالحقوق التي جاء بها روسو كان لها الدور الكبير والفعال في التفكير السياسي المعاصر وهذا من خلال قيام الثورة الفرنسية 1789وإعلانها عن الوثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ،كما أنه كان لها الأثر في إصدار القانون العالمي لحقوق الإنسان 1948والتي بها أصبحت هذه الحقوق معترفا بها عالميا ،إلا أننا في الوقت الراهن لم نشهد أي تطبيق لهذه الحقوق ، على العكس تماما فهذه الحقوق أصبحت منتهكة وغير مطبقة في الواقع خاصة مازاه ونشهده في الوطن العربي .

Résumé :

Motsclés: Droit naturel;Droit divin;Liberté;Almusawa;Justice;Contrat social; Lasociété civile;Droits de lhomme.

Les droits de l'hommesont devenus l'une des questions les qlus importantes au monde,qui ontété résolues dans chaque discussion ,sartout si elle est politique par les churcheurs et les unverstaires,en plus du fait que les caractéristiques lesplus importantes qui caractérésent les droits universels sont unifié dons le mondeentier .Les droits de l'homme sont directement lies àl'individu .De méme,comme il a ététabli avec le début de la vie humaine,mous constatons donc que les droits de l'homme dans les temps anciens n'étaient pas reconnus et non appliqués,comme la sytéme de l'absolu le droit divin aprévalu ,ce qui a conduit à la division de la société en classes et c'est ce qui a comduit àla Propa gation des ciasses, de l'égoisme et des differences L'individualisme ,mais avac le début du moyen Age et l'émergence de l'église ,qui dominait la société ,et d'autre part était la religion islamique,qui a donné la valeur de l'etre humuin ,car ont commence à apparitre et s'imcarnent un peu parce qu 'ils croient ,que cesdroits sont naturels àl'étre humain .né alors qu'il en est pourvu ,donc dieu dout en jouir pour lui et persomne me peut l'en priver .Quant au grand déve loppement car ils ont donné la valeur de l'étre humain ,en plus du fait qu'il ya des chartes régissent les droits de l'homme .Ajoutez àcela le grand role joué par les philosophes du contrat social hables et John locke ,en particulier Jean Jacques rousseau ,don't les ideas politiques ont eu un grand role car kl a donne à ces droits une dimension philoophique et un caractére noveau ,etant la prise de la liberte et de l'égalite comme fondement de la théorie du contrat .Les droits que rousseau est venu avec ont eu un role important et efficace danc la pensée politique contemporaine ,et ce fut à travers le déclenchment de la revolution françanse en 1789,et son annonce de la Document des droits de l'homme et le citoyen fraçais ,comme il en ad'autres enpromulguant la loi La Déclaration univrselle des droits de l'homme de1948,par laquelle ces droits sont devenus universellement reconnus ,mais àl'heure actuelle nous n'avons assiste aucune application de ces au contraire ,ces droits ont été violés et non appliqués dans la réalité,en particulier ce que nous voyous et voyons dans le monde arabe.

.